# تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2001-2011-دراسة تحليلية تقييمية

أ.د / بالــرقي تيجــاني

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة سطيف 01

**المستخلص**

اتجهت الجزائر نتيجة لعوامل أساسية داخلية منها وخارجية، في التسعينات القرن الماضي إلى تجسيد الإصلاحات الاقتصادية ومحاولة تكييف اقتصادها مع التحولات العالمية، ومن ثم الانفتاح أكثر على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث عملت على بذل كل الجهود لتحسين مناخها الاستثماري، وذلك لجذب أكبر قدر ممكن من هذا النوع من الاستثمار باعتباره ركيزة من ركائز التنمية الاقتصادية ، إذ انتهجت سياسة الإنعاش الاقتصادي ، وهي سياسة كينزية تهدف إلى حفز النمو الاقتصادي عن طريق رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري ، حيث تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ برنامجين تنمويين :برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي نفذ خلال الفترة »2001-2004« خصص له مبلغ 7 مليار دولار أمريكي ، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي »2005-2009«خصص له أكثر من150 مليار دولار.

**كلمات مفتاحية:** الإنفاق العام، الأداء الاقتصادي، النمو الاقتصادي، منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سياسة الإنعاش الاقتصادي، الإنفاق الحكومي، التشغيل، برنامج دعم الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو، البرنامج الخماسي.

***Abstract***

*Algeria has had solid economic growth during the past decade owing to increasing oil revenues and generally prudent macroeconomic policies, the fiscal and monetary policies adopted since the late 1990s, in the context of increasing hydrocarbon revenues, ensured a decade of robust economic growth while creating a solid financial position with large external reserves, important budgetary savings in an oil stabilization fund, and a substantial reduction in public and external debt levels*

***Keywords**: public expenditure, economic performance, economic growth, small and medium-sized enterprises; policy economic recovery, government spending, employment, economic support programme, PCSC five-year program.*

## المحور الأول: البرامج الاستثمارية العامة

يعتبر الاستثمار أحد مقومات الاقتصاد الجزائري، فهو يلعب دوراً هاماً ومحورياً في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن هذا المنطلق، سارعت الجزائر في تهيئة بيئة الاستثمار الجاذبة والمناسبة وتشجيع الاستثمار بشقيه العام والخاص، حيث مر الاستثمار بمرحلتين أساسيتين: تميزت المرحلة الأولى بتسخير الاستثمار العام للقيام بعملية التنمية في حين تم تهميش القطاع الخاص وإخضاعه لجملة من القيود القانونية والتنظيمية، غير أن هذه السياسة التنموية أثبتت محدوديتها، في حين تم إعادة الاعتبار للقطاع الخاص في المرحلة الثانية باعتباره المحرك الأساسي لعملية التنمية. واقتنعت أن التنمية الوطنية المنشودة، لا يمكن أن تحدث إلا من خلال التكوين الرأسمالي بنوعيه العام والخاص. لذا فإن الأهداف العملية للبرنامج الاستثمارية العامة حددت فيما يلي:

أ. تنشيط الطلب الكلي ودعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة؛

ب. تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعض النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للمكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

أولا- تطور برامج الإنفاق العام المخصصة للاستثمار العمومي

ويلعب الاستثمار المباشر الذي يقوم به القطاع العام دورا مهما في تشجيع النمو الاقتصادي من وذلك من خلال:

أ. توفير رؤوس الأموال للمشاريع ذات الطابع الاجتماعي والاستراتيجي والتي تكون ذات أهمية كبيرة سواء للمجتمع أو الاقتصاد، خاصة في ظل عزوف القطاع الخاص عن القيام بها؛

ب. العمل على خلق التشابك بين قطاعات الاقتصاد الوطني وذلك عن طريق توزيع الاستثمارات العامة على العديد من القطاعات، الأمر الذي يشجع طلب القطاعات لبعضها البعض أو ما يسمى بالارتباط المتبادل بين المشروعات؛

ج. – العمل على تعزيز فرص القطاع الخاص وذلك من خلال قيام الاستثمارات العامة بتوفير مشاريع البنية الأساسية والتي يعجز القطاع الخاص عن القيام به؛

د. التعرف على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني من خلال ضمان كفاءة واستخدام وتوزيع الاستثمارات العامة على القطاعات الاقتصادية المختلفة؛

ه. – العمل على توجيه الخطط التنموية نحو تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على مصدر وحيد كمصدر رئيسي للدخل؛

و. العمل على توسيع حجم السوق وخلق حوافز الاستثمار وذلك من خلال القيام بجملة واسعة من الاستثمارات العمومية بشرط ضرورة تزامن هذه الاستثمارات لأن ذلك يجعل من كل مشروع سوقا لغيره من المشاريع الأخرى؛

ز. تعبئة وتعزيز المدخرات الوطنية وبالتالي ضمان مستوى ملائم لتمويل الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدلات مرتفعة للتنمية؛

ح. – يؤثر الاستثمار العام إيجابيا على معدل الإنتاجية، والذي يتمثل في زيادة مستوى المهارات الفنية والمعرفة التقنية لدى العاملين في القطاع العام والتي سرعان ما تنتقل إلى فئات أخرى من قوة العمل وإلى الصناعات الأخرى في القطاع الخاص؛

ط. ضرورة مرونة وتوسع الجهاز الإنتاجي نتيجة للارتباط الوثيق بينه وبين زيادة الدخل من خلال ما يسمى أثر المضاعف حيث أن زيادة الإنفاق الاستثماري تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بأكبر من زيادة الإنفاق.

لقد عرفت النفقات العامة الاستثمارية تطورا ملحوظا خلال مرحلة 2000-2005 وذلك يرجع إلى ارتفاع أسعار البترول، وهذه الزيادة انحصر معدلها بالنسبة *PIB* ما بين 28.9-39.1%، وكان هذا الارتفاع المسجل سببه كذلك الاستثمارات العمومية المبرمجة في هذه الفترة، حيث ارتفعت النفقات الاستثمارية بنسب متفاوتة مثلما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (*01*): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2003-2011) (مليار دج)

| السنوات | إجمالي الإنفاق العام | معدل نمو الإنفاق العام % | نفقات التسيير | | نفقات التجهيز | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | القيمة | معدل النمو بالنسبة لإجمالي الإنفاق العام | القيمة | معدل النمو بالنسبة لإجمالي الإنفاق العام |
| 2001 | 1312.4 | 12.20 | 955 | 72.76 | 357.4 | 27.23 |
| 2002 | 1544.2 | 17.66 | 1091.3 | 70.67 | 452.9 | 29.32 |
| 2003 | 1686.2 | 9.19 | 1115.8 | 66.17 | 570.4 | 33.82 |
| 2004 | 1887.2 | 11.92 | 1240.9 | 65.75 | 646.3 | 34.24 |
| 2005 | 2049.9 | 8.62 | 1239.3 | 60.45 | 810.6 | 39.54 |
| 2006 | 2543.35 | 24.07 | 1451.97 | 57.08 | 1091.38 | 42.91 |
| 2007 | 3143.43 | 23.59 | 1662.83 | 52.89 | 1480.60 | 47.10 |
| 2008 | 4322.86 | 37.52 | 2017.96 | 46.68 | 2304.89 | 53.31 |
| 2009 | 5474.57 | 26.64 | 2661.25 | 48.61 | 2813.31 | 51.38 |
| 2010 | 6468.86 | 18.16 | 3445.99 | 53.27 | 3022.86 | 46.72 |
| 2011 | 8272.56 | 27.88 | 4291.18 | 51.87 | 3981.38 | 48.12 |

Source : Perspectives économiques en Afrique 2012، P6

المصدر:.قانون المالية 2013، ص 25

يظهر الجدول اعلاه تزايدا مستمرا في النفقات العمومية للجزائر من سنة لأخرى، خاصة منذ 2005 حيث اقترب من 40% ليتجاوز 50 % سنة 2008 ويستقر قرب هذا المعدل حتى سنة 2011. ونجد أن الجزائر خصصت مبالغ معتبرة لذا النوع من الاستثمار والمبالغ المخصصة لها وبالمجمل نجد أن الإنفاق الرأسمالي الذي يعبر عن الاستثمارات العامة، قد عرف تطورات هامة خلال فترة الدراسة، حيث انتقل من 201,6 مليار دينار سنة 1997 إلى 1934,2 مليار دينار سنة 2011 (الشكل01)، أي بمعامل تغير بلغ 9,59 وهو ما يعكس بصورة واضحة التوجهات التنموية للدولة خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (*01*): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2003-2011) (مليار دج)

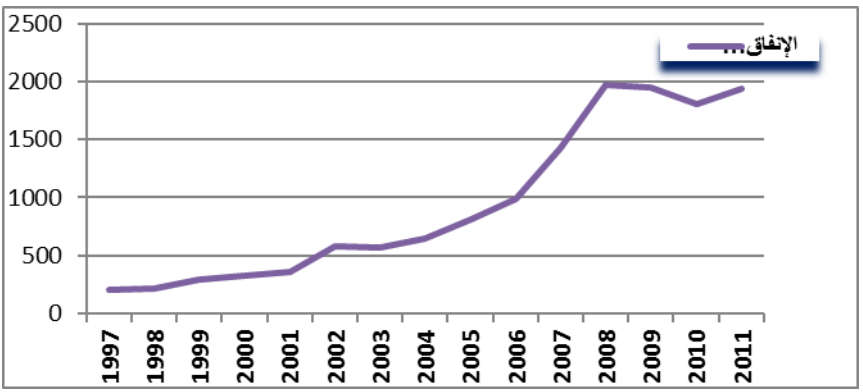


المصدر: إحصائيات التقارير السنوية لبنك الجزائر للفترة 1997-2001

يلاحظ أن المخصصات المالية للاستثمار العام عرفت تصاعدا معتبرا مع انطلاق البرامج التنموية سنة 2002 واستمرت في هذا الارتفاع لتبلغ أقصاها سنة 2008 بمبلغ اجمالي قدره 1973.3 مليار دينار وهي السنة التي عرفت ايرادات بترولية قياسية بـ 77 مليار دولار، ويعود هذا الارتفاع إلى جملة من العوامل أهمها طبيعة السياسات المالية التي اتبعتها الدولة التي وازنتها اعتبارات ارتبطت بتداعيات الأزمة المالية وتأثيرها على الوضع المالي من جهة 2009، وتقدر الاستثمارات خلال الفترة 1990/ 2009 بلغت 316 19 مليار دينار أي حوالي264.6 مليار دولار. وهذه الحالة تتوافق والمنطق الاقتصادي الذي يعتبر الإنفاق الاستثماري غير ذو أولوية، حيث أنه في حال انخفاض ايرادات الدولة تلجأ هذه الأخيرة إلى تخفيض الإنفاق الرأسمالي وتأجيل المشاريع الموضوعة بدل تخفيض الإنفاق الجاري الذي يتضمن أجور الموظفين وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية.

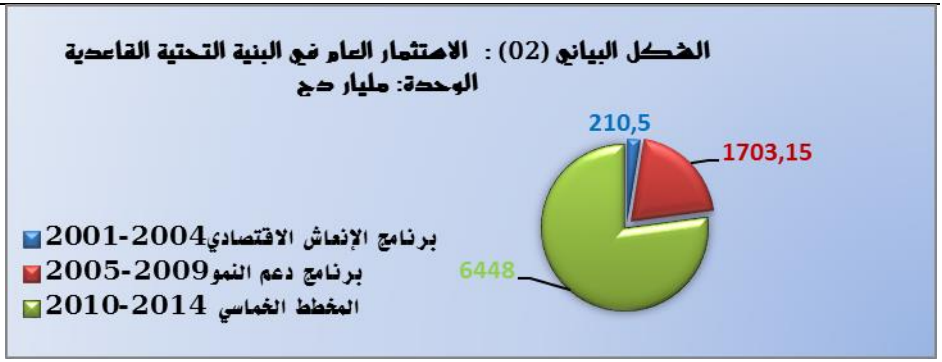


1.سياسة الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادية، وذلك بتبني برنامج لتنشيط الطلب الكلي (النظرية الكنزية)[1]، والتي تنص على أنه في حالة الركود الاقتصادي وارتفاع معدل البطالة، فإن زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج والرفع من مستوى التشغيل والتقليص من حجم البطالة[2]، ولهذه الأسباب شمل هذا الدعم القطاعات التي توفر القيمة المضافة وخلق مناصب الشغل عن طريق الزيادة في الإنفاق (الخاص والعمومي، الاستهلاكي والاستثماري) قصد تحفيز الإنتاج (تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب) وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة[3].

فارتفاع معدلات الإنفاق العام على المشاريع بشقيه الاستهلاكي الاستثماري سيؤدي حتما إلى زيادة الطلب، مما يساهم في تنشيط الاقتصاد وبعث حركية النمو، كما يرتكز على الاستثمارات العمومية وعصرنة الهياكل الاقتصادية، ومن أولويات هذا البرنامج هو التخفيف من حدة البطالة وتوزيع الثروة على كامل مناطق الوطن مع دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية[4]. وبغلاف مالي أولي قدر بمبلغ 525 مليار دينار (حوالي 6.9 مليار دولار أمريكي) تم استثمارها في النشاطات التي لها انعكاسات على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ليصبح غلافه المالي النهائي حوالي 1.216 مليار دينار (أي ما يعادل 16 مليار دولار)، بعد إعادة تقييم معظم المشاريع المبرمجة سابقا وإضافة مشاريع جديدة، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): توزيع مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي (الوحدة مليار دج)

| أنشطة البرنامج | دعم الإصلاحات الاقتصادية | دعم النشاط الزراعي | التنمية المحلية | الأشغال الكبرى | الموارد البشرية |
|---|---|---|---|---|---|
| المخصصات المالية | 47 | 65 | 113 | 210 | 90 |
| نسب مئوية % | 8,95% | 12,38% | 21,52% | 40% | 17,14% |

المصدر: ناصر دادي عدون، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي -حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص289.

لقد وصل المبلغ الإجمالي للاستمارات سنة 2005 حوالي 1200 مليار دج، منها 730 مليار دج قدمت من طرف الدولة و250 مليار دج من قبل الأداة الاقتصادية الوطنية، وأكثر من 200 مليار دج من قبل المؤسسات الأجنبية[5]. ويعتبر هذا برنامجاً ضخماً قياساً باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000 والمقدر بـ 11.9 مليار دولار.

الجدول رقم (03): مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 (مليار دج)

| السنوات / القطاعات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | المجموع | النسبة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| أشغال كبرى وهياكل قاعدية | 100.7 | 70.2 | 37.6 | 2.0 | 210.5 | 40.1 |
| تنمية محلية وبشرية | 71.8 | 72.8 | 53.1 | 6.5 | 204.2 | 38.8 |
| دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري | 10.6 | 20.3 | 22.5 | 12.0 | 65.4 | 12.4 |
| دعم الإصلاحات | 30.0 | 15.0 | / | / | 45.0 | 8.6 |
| المجموع | 205.4 | 185.9 | 113.9 | 20.5 | 525.0 | 100 |

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، الدورة العامة 20، ص.139

يلاحظ من خلال الجدول اعلاه أن توزيع الغلاف المالي للبرنامج والمقدر بـ 525 مليار دج، حيث أن المخصصات الموزعة تركزت في السنتين الأوليتين من فترة تنفيذ البرنامج وهذا يعكس رغبة الدولة في تسريع وتسيير الإنفاق، خلال أقصر مدة ممكنة ومن ثم استغلال الانفراج المالي الذي

عرفته الجزائر لتحقيق أكبر منفعة للاقتصاد المحلي سواء من ناحية معدلات النمو الاقتصادي وإنشاء مناصب العمل والتطوير. كما يلاحظ أن 40% من المخصصات المالية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي موجهة لقطاع الأشغال العمومية، والتي تغطي ثلاث جوانب هي التجهيزات الهيكلية للعمران بمبلغ 14.29 مليار دج، إعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال، الهضاب العليا بمبلغ 31 مليار دج، السكن العمران 35.6 مليار دج.

أما التنمية المحلية فقد حظيت بنسبة 21.5% من المبالغ المخصصة لهذا البرنامج الذي تضمن إنجاز مخططات (*PCD*) موجهة للتنمية والتوزيع التوازني للتجهيزات الأنشطة على كامل التراب الوطني، كما حظيت تنمية الموارد البشرية بنسبة 17.14% من المخصصات المالية الموجهة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، ذلك بتكلفة قدرت بـ 90 مليار دج.

كما أخذ البرنامج بعين الاعتبار الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، كما خصص البرنامج 892.5 مليون دولار لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، وتم توزيع المبلغ على مجموعة من الأهداف التي تمثل أهداف التنمية المستدامة.

وقد توزيع المبالغ على مجموعة من البرامج بحيث كل برنامج يخص محور معين من محاور استراتيجية الإنعاش وكل محور يرتبط بقطاع معين كالتالي:

الجدول رقم(04): حصص برنامج دعم النمو حسب مجالات الاستثمار 2001-2004 (مليار دج)

| القـطاع | أهداف الدعـــم |
|---|---|
| دعم النشاطات الإنتاجية | قدرت تكلفة البرنامج بـ65 مليار دج. من أهم أهداف البرنامج زيادة الإنتاج الفلاحي وترقية الصادرات من المنتجات الزراعية فضلا عن توفير مناصب الشغل الريفي. أما برنامج الصيد والموارد البحرية فالمبلغ الإجمالي المخصص لتمويل هذا البرنامج قدر ب9.5 مليار دج. ويتضمن برنامج دعم النشاط الزراعي الذي يندرج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية *PNDA* |
| التنمية المحلية والبشرية | قدر المبلغ الإجمالي المخصص لتمويل التنمية المحلية بـ113 مليار دج. أما برنامج التشغيل والحماية الاجتماعية فقد تطلب غلافا ماليا قدر ب 16 مليار دج. وهو يخص برامج الأشغال ذات الكفاءة العالية لليد العاملة والمتعلقة بالولايات المحرومة. يسمح هذا البرنامج بعرض إضافي لـ 70000 منصب شغل دائمين، بالنسبة لتلك الفترة بتكلفة قدرها 7 مليار دج. أما عن النشاط الاجتماعي، يتعلق الأمر بنشاطات التضامن (3 مليار دج)، إصلاحات الهياكل والمؤسسات (3 مليار دج). وخصصت 3 مليار دج لتأطير سوق العمل. |
| تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي | قدر الغلاف المالي المخصص لتنفيذ هذا البرنامج بـ 210.5 مليار دج. يتشكل هذا البرنامج من ثلاثة جوانب رئيسية: التجهيزات الهيكلية للعمران، إعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال، الهضاب العليا والواحات والسكن والعمران. |
| تنمية الموارد البشرية | تكلفة البرنامج بـ 90.3 مليار دج يتوزع البرنامج على الشكل التالي: التربية الوطنية: 27 مليار دج؛ التكوين المهني: 9.5 مليار دج؛ التعليم العالي: 18.9 مليار دج، البحث العلمي: 12.38 مليار دج، الصحة والسكان: 14.7 مليار دج، شباب ورياضة: 0.4 مليار دج، الثقافة والاتصال: 2.3 مليار دج، الشؤون الدينية: 1.5 مليار دج. |

يلاحظ أن القطاعات التي حظيت بأهمية كبيرة في هذه البرامج تتركز في تلك المسماة بالقطاعات الاجتماعية ( تحسين ظروف المعيشة، قطاع الأشغال العمومية والبنية التحتية...)، وبالرغم من أن الاستثمارات المحققة في هذا المجال قد أدت في عدد من الجوانب إلى تحسين ظروف المواطن كتوزيع السكنات والبناء الريفي، وبناء المدارس والمعاهد والجامعات وبناء المستشفيات وتجهيزها وتسهيل حركة التنقل بتحسين شبكة الطرقات وغيرها فهي تعاني في الكثير من الأحيان من ضعف المستوى

النوعي، فيجب أن يكون الحرص على فعالية هذه الاستثمارات والتأكيد على النتائج المادية الملموسة بنفس الحرص على إقامة وتشييد المباني وتجهيزها أضف إلى ذلك غياب التنسيق في العديد من المشاريع فمثلا بعد تعبيد الطرقات يتم حفرها من أجل تركيب وإصلاح شبكات الصرف الصحي والماء وغيرها ما يؤدي إلى تبديد الموارد. أضف إلى ذلك أن تخصيص الجزء الأكبر من قيمة البرامج في قطاعات مثل الإسكان والصحة... لا تعتبر حلا لمشكل التنمية في الجزائر وذلك أن هذه القطاعات حسب التجربة بينت أن هناك معوقات غير مالية في تطوير هذه القطاعات وتنميتها منها: ممارسات بيروقراطية مقيدة، ضعف الطاقة البشرية، ضعف التنسيق والرقابة...الخ بالإضافة إلى طاقة هذه القطاعات لاستيعاب الاستثمارات يجب أن تقوى لتجنب تبذير الموارد وتحقيق نتائج ملموسة في الإنجاز المادي.

لقد سجل الاقتصاد الوطني نموا إيجابيا ومنتعشا خلال السنوات 2000-2005، بفضل مساهمة قطاعات مختلفة (المنشآت القاعدية، الفلاحة، الطاقة، الصناعة، التجارة، الخدمات).

الجدول رقم(05): معدل النمو الناتج الداخلي الخام للفترة 2000-2005 الوحدة: (%)

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل النمو | 2.2 | 2.6 | 4.0 | 6.9 | 5.2 | 5.1 |

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، بعض الإحصائيات والمؤشرات الاقتصادية، أفريل 2006.

*Statistical Appendix (EMI, 2004), Table 6. Other Emerging and Developing Countries—by Country: Real GDP1,p.206. www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2004/02/pdf/statappx.pdf*.

كان نتاج هذا التوجه الجديد إقرار كل من برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004)، اذ بلغت نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي الخام في المتوسط 2.2%، وهي نسبة تبقى غير كافية لتلبية حاجات السكان المستعجلة، لاسيما في مجال الشغل والسكن والمرافق الاقتصادية وظروف المعيشة، ولقد تزامن هذا الوضع بارتفاع معتبر في أسعار البترول سنة 2000 (28.60دولار) ، أي ارتفاع نسبة 59% مقارنة بسنة 61999، وقد سمح هذا الانفراج المالي بارتفاع المداخيل، وتحول الجزائر إلى إتباع سياسية اقتصادية جديدة، ترتكز بالأساس على التوسع في الإنفاق العام.

لكن ورغم نتائج التوازنات المالية الإيجابية وخاصة تحسن واستدامة النمو الاقتصادي الذي انتقل إلى أكثر من 6 %سنة 2003 بعد أن كانت نسبته سلبية خلال الفترة ما ب ين1991 – 1996. إلا أن السياسة الاجتماعية (نقص التشغيل، البطالة، القدرة الشرائية، ضعف المداخيل) عرفت تدهورا كبيرا في ظل الإصلاح وبعدها. بالنظر إلى الجدول أسفله نلاحظ أن هذا النمو مرتبط

بتحسن أسعار النفط وليس بنشاطات أخرى في قطاعات اقتصادية. كما لقد عرف الناتج المحلي الخام في سنة 2002 نموا حقيقيا بنسبة 4,2%، خارج قطاع المحروقات. متجاوزا بذلك التوقعات الأولية. لقد تواصل النمو في سنة 2003 وقدرت نسبته بـ 6,4 %منها 5 %في الناتج المحلي الخام خارج قطاعي المحروقات والفلاحة، كما شهدت سنة 2004 نموا يقدر ب 5.2% أي نموا إيجابيا متواصلا للسنة الخامسة. إن مستوى النمو هذا أقل من ذلك المسجل في سنة 2003 والذي كان استثنائيا على مدى فترة عشرين سنة.

لقد ساهم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، بالإضافة إلى تحسن موارد الدولة بفضل الجباية البترولية، في تحقيق معدلات نمو إيجابية خلال السنوات الأخيرة(2003-2005). كما أن الموارد المستمدة من ميزانية الدولة زادت في حيوية النشاط الاقتصادي، وساهمت في إنعاش الأنظمة الاجتماعية. كما سجل الاقتصاد الوطني نموا إيجابيا ومنتعشا خلال السنوات الأخيرة، بفضل مساهمة قطاعات مختلفة (المنشآت القاعدية، الفلاحة، الطاقة، الصناعة، التجارة، الخدمات).

إن تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي تطلب تجنيد موارد هامة، ومن اجل إنجازه وبأقل تكلفة والحصول على نتائج مرضية، حيث وجب تطبيق مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية التي تسمح بإنشاء محيط يسهل تطبيق قوى السوق بصفة فعالة.وفي هذا الإطار تم اتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية والأحكام المالية والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم(06): السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2005 **(الوحدة مليار دج)**

| القطاعات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| عصرنة إدارة الضرائب | 0.2 | 2.5 | 7.5 | 9.8 | 20 |
| صندوق المساهمة والشراكة | 5.5 | 7 | 5 | 5 | 22.5 |
| تهيئة المناطق الصناعية | 0.3 | 0.8 | 0.5 | 0.4 | 2 |
| صندوق ترقية المنافسة الصناعية | 0.3 | 1 | 0.7 | / | 2 |
| نموذج التنبؤ على المدى المتوسط | 0.03 | 0.05 | / | / | 0.8 |
| المجموع | 6.33 | 11.35 | 13.7 | 15.2 | 46.58 |

Source : *Programme de soutien à la relance économique appui aux réformes, OP - cit, P .20.*

يتبين لنا من الجدول 6، ومن اجل الوصول إلى الأهداف المسطرة في البرنامج، فقد استحداث عدة تغيرات لجعل المحيط الاقتصادي يتلاءم مع الاقتصاد العالمي، من اجل ذلك قامت الحكومة

بتبني مجموعة من السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أي تخصيص موارد مالية التي ترمي إلى تشجيع الاستثمار وتحسين عمل المؤسسة والإسراع في إجراءات الشراكة وفتح راس المال، بالإضافة إلى التحضير لانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الاتحاد لأوروبي.

- استثمار إجمالي بحوالي 3.700 مليار دينار (أي 46 مليار دولار) ، منها حوالي 2.350 مليار دينار أي (30 مليار دولار) من الإنفاق العمومي؛
- نمو مستمر يساوي في المتوسط 3,8 % طوال السنوات الخمس بنسبة 6,8 %في سنة2003؛
- تراجع نسبة البطالة أكثر 29 % إلى اقل 24 %؛
- إنجاز الآلاف من المنشآت القاعدية وكذلك بناء وتسليم 700.000 مسكن.

وخلاصة القول فيما يخص سياسة الإنعاش الاقتصادي، وفيما يتعلق بتحقيق التوازنات الكلية للاقتصاد، يمكن أن نعتبر بأن الجزائر قد نجحت إلى حد بعيد في تحقيق هذا الهدف خاصة بعد تطبيق برنامج التعديل الهيكلي المدعم من طرف صندوق النقد الدولي، فقد تم التحكم في معدلات التضخم حيث أصبح في حدود 4 % سنة 2002 بعد أن بلغ 32 % سنة 1990، إذ وصلت إلى أدنى مستوياتها حيث بلغت 0.33% سنة 2000 و1.64% سنة 2005. كما أن كل من ميزان المدفوعات والموازنة العامة سجلا فائضا خلال السنوات الأخيرة، كما تجدر الإشارة أيضا إلى تراجع حجم المديونية الخارجية التي كانت في حدود 80 % من الناتج الداخلي الخام سنة 1993 وأصبحت في حدود 21 % سنة 2002 ونتيجة لارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة شهد احتياطي الصرف تحسنا كبيرا فبعد أن كان في حدود شهر استيراد واحد سنة 1990 أصبح في حدود حوالي 28 شهر استيراد في نهاية سنة 2004، وذلك باحتياطي من العملة الصعبة يقدر بأكثر من 43 مليار دولار أمريكي.

إن هذه المؤشرات جميعها تبين مدى التحسن النسبي الذي عرفه الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة. حيث ساهمت السياسة المالية بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ظاهريا، لعل من أهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية إلى حدود 4.88 مليار دولار سنة 2007، وارتفاع نسب النمو الاقتصادي إلى مستويات مقبولة، إذ بلغت نسبة 6.8% سنة 2003. ونفس الشيء عرفته مستويات التشغيل أين انخفضت نسبة البطالة في الجزائر إلى أكثر من النصف خلال السنوات الستة الماضية، إذ سجلت الأرقام الرسمية لسنة 2007 نسبة 11.8%.

2. سياسة دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

يعتبر هذا البرنامج كامتداد للبرنامج السابق، ومن بين الأهداف المنتظرة منه هو تثبيت الإنجازات المحققة خلال الفترة (2001-2004) وكذا وضع الآليات المناسبة للنمو المستديم المولد للرفاهية الاجتماعية. ولقد قدرت المبالغ الأولية المخصصة له بمبلغ 705 8 مليار دينار (114 حوالي مليار دولار)، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق، أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد قدر ب 680 9 مليار دينار (حوالي 130 مليار دولار)، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى. وقد بلغت تكلفة البرنامج 150 مليار دولار، 40 ٪ منها موجهة لتطوير البنى التحتية (الطرق، النقل، السدود الموانئ ... الخ) ومن أهم المشاريع المنجزة في إطار هذا البرنامج: مشروع الطريق السيار (شرق-غرب)، مشروع مليون وحدة سكنية، تحديث السكة الحديدية، إعادة تهيئة الموانئ، بناء السدود .... الخ وغيرها. وعموما يمكن حصر أهدافه في [8] :

- تحسين التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية؛
- مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية؛
- دعم تنمية الاقتصاد الوطني وتطوير اقتصاد المعرفة.

لقد اهتم دعم برنامج نمو الاقتصادي غرار برنامج الإنعاش الاقتصادي بالبطالة وجعلها أولوية مطلقة، إضافة إلى الصحة وترقية قطاع الأشغال العمومية وتحديثه، كما تم وضع مشروع تأهيل الطرقات عبر كافة التراب الوطني ليتماشى وفق المعايير الدولية مع تبني سياسة بناء السدود وتدعيم الأنشطة الفلاحية واستصلاح الأراضي والبحث عن مداخيل جديدة خارج قطاع المحروقات، حيث خصص لهذا البرنامج حوالي 4202.7 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار، وشملت مخصصات هذا البرنامج خمسة محاور رئيسية مبينة في الجدول التالي:

الجدول (07): توزيع حصص برنامج دعم النمو حسب مجالات الاستثمار خلال الفترة (2005-2009)

| مجال الاستثمارات العمومية | المبلغ (مليار دينار جزائري) | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| تحسين ظروف معيشة السكان | 1 908.5 | 45.5 |
| تطوير المنشآت الأساسية | 1 703.1 | 40.5 |
| دعم التنمية الاقتصادية | 337.2 | 8 |
| تطوير الخدمة العمومية وتحديثها | 203.9 | 4.8 |
| تطوير تكنولوجيا الاتصال | 50 | 1.1 |
| المجموع | 4 202.7 | 100 |

ويشتمل البرنامج خمسة محاور هي: تحسين ظروف المعيشة، تطوير المنشآت القاعدية-دعم النمو الاقتصادي تحديث الخدمة العمومية، ترقية تكنولوجيات الاتصال الجديدة. وقد تمّ توزيع المخصصات المالية لهذا البرنامج كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (08): توزيع برنامج دعم النمو (2005 ــ 2009) (الوحدة مليار دج)

| القطاعات | تحسين ظروف المعيشة | تطوير المنشآت الأساسية | دعم التنمية الاقتصادية | تطوير الخدمة العمومية وتحديثها | تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال | مجموع البرنامج الخماسي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المبالغ المخصصة | 1908.5 | 1703.1 | 337.2 | 203.9 | 50.0 | 4 202.7 |
| ٪ | 45.5 | 40.5 | 8 | 4.8 | 1.1 | 100 |

المصدر: بنك الجزائر التقرير السنوي للمؤشرات الاقتصادية للجزائر 2005– 2010 .

ان برامج تحسين معيشة السكان ونفقات الخدمة العمومية وتطوير المنشآت قد حظيت بالنصيب الأوفر في حين يبقى قطاع التكنولوجيات الجديدة والاتصال ودعم التنمية الاقتصادية في الهامش ويعبر ذلك عن مفارقة بين إرادة التنمية التي تقتضي التخلص من التبعية المفرطة للمحروقات وبالتالي رفع تنافسية الاقتصاد خاصة في ظل اقتصاد المعرفة، وبين تهميش القطاعات المحفزة والمفعلة لتحقيق تلك التنافسية، وعلى غرار البرنامج السابق 2001-2004، فقد جاءت حصة الصناعة ضعيفة إذ قدرت بـ 13.5 مليار دج.

ما يلاحظ من خلال الجدول 8 أن 45.5 % من المبلغ الإجمالي المخصص لبرنامج دعم النمو كانت موجهة لتحسين ظروف معيشة السكان (السكن الصحة، الماء، الغاز والكهرباء.... الخ)، حيث قامت الدولة في إطار هذا البرنامج بإنجاز مليون وحدة سكنية، إنجاز 1280 محطة للتزويد بالماء الشروب، توزيع الغاز والكهرباء على نطاق واسع، في حين أن 40.5 % من المبلغ الإجمالي كانت موجهة نحو إنجاز مشاريع كبرى في مجال المنشآت القاعدية مثل قطاع الاشغال العمومية وقطاع المياه.

| قـطاع | أهداف الدعـــم |
|---|---|
| الأشغال العمومية | تطوير الطرق الاستراتيجية وذلك عبر انجاز حوالي 1920 كم، متمثلة في الطريق السيار شرق-غرب إضافة إلى استكمال الطريق العابر للصحراء إلى غاية الحدود مع النيجر إضافة إلى صيانة أكثر من 41000 كم من الطرق الوطنية |
| ميزان المدفوعات | تسديد المسبق للديون الخارجية بحوالي 18 مليار دولار، حيث شهدت هذه الأخيرة انخفاضا من 23.3 مليار دولار في سنة 2003 إلى حوالي 5.6 مليار دولار في سنة 2006. |
| قطاع الفلاحة | سجل القطاع الفلاحي نموا متزايدا خلال هذه الفترة حيث بلغ 1.9 % سنة 2005 ليرتفع إلى 4.9 % سنة 2006 إلى أن وصل إلى أعلى مستوى بنسبة 20٪ خلال سنة 2009، وهذا ما يوضح أهمية برامج الدعم الفلاحي (*PNDA, FNDRA*) والمعتمدة خلال الفترة (2001-2009) في تحقيق الأمن الغذائي ودعم النمو الاقتصادي خارج المحروقات. |

بناء على معطيات مختلفة تضمنها تقرير وزارة المالية حول برنامج دعم النمو (2005-2009) وبالرغم مما يقال عن التذبذب الحاصل في بعض النتائج الاقتصادية، خصوصا فيما يتعلق بعملية إنعاش النمو، فإن الاقتصاد الجزائري قد حقق نتائج إيجابية لا يمكن إرجاعها فقط لقطاع المحروقات، وإنما بفعل الإصلاحات التي تبنتها السلطات الجزائرية انطلاقا من سنة 1994. لقد مست هذه الإصلاحات جوانب مثل المنافسة والأسعار، تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات، المنظومة الجبائية، القطاع المالي، تسيير المؤسسات العمومية والخاصة[7].

الاستثمار: لقد وصل المبلغ الإجمالي للاستمارات سنة 2005 حوالي 1200 مليار دج، أي أكثر من 16 مليار دولار، منها 730 مليار دج قدمت من طرف الدولة و 250 مليار دج من قبل الأداة الاقتصادية الوطنية، وأكثر من 200 مليار دج من قبل المؤسسات الأجنبية[8]. وقد شرعت الجزائر في تقديم تسهيلات ومزايا لاستقطاب المستثمرين الأجانب، من بينها: الحصول على العقارات الصناعية، وتخفيض الضرائب على الفوائد بنسبة 20 %، وتقليص مهلة الحصول على الاستثمار[9]. فيما يخص الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعن طريق الشراكة، تم إحصاء حوالي 105 مشروع بمبلغ يفوق 2 مليار دولار. وحسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، فإن هذه الاستثمارات خارج

المحروقات تمثل قطاعات: الاتصالات السلكية واللاسلكية وتحلية مياه البحر، والبناء العقاري وصناعة الحديد، والسياحة وإنجاز مراكز الأعمال.

الصناعة: هي من القطاعات الأكثر أهمية من أجل إنعاش النمو، الذي ينبغي أن يرتكز أساسا على جهاز الإنتاج الوطني التنافسي. وبعد نسبة نمو 2,9 % سنة 2002 و 1,4 % سنة 2003، ارتفع الإنتاج الصناعي بحوالي 2,6 % سنة 2004. ويعد التأخير في تطبيق إصلاحات المرافق العمومية والمعالجة النهائية لمسألة العقار الصناعي وعصرنة المنتوجات والخدمات المصرفية، عوامل تثقل سير جهاز الإنتاج الحالي وتكبح الاستثمارات.

الفلاحة: تعتبر الفلاحة القطاع الأساسي للاقتصاد الوطني، حيث تشغل 21 % من اليد العاملة وتساهم بـ 9 % في الناتج الداخلي الخام. وقد سجل القطاع نتائج جيدة في نسب النمو، إذ حقق معدّل 8,4 %خلال الفترة الممتدة بين 2001-2004، غير أن هذه النتائج لم تسمح بتحسين فاتورة الواردات وتقليص العجز في الإنتاج الغذائي والفلاحي[10]. ولقد سجل الإنتاج الفلاحي ارتفاعا قيما، حيث انتقلت قيمته من 359 مليار دينار سنة 2000 إلى 668 مليار دينار في 2006. وكذلك زيادة في القيمة المضافة الزراعية من 322 مليار دينار إلى 548 مليار دينار خلال نفس الفترة، وتمثلت متوسط نسبة مساهمة القطاع الفلاحي 8% من الناتج المحلي الإجمالي سنويا. وقد تحقق هذا الأداء على الرغم من الانخفاض الكبير في ميزانية القطاع عام 2006 (73 مليار دينار في 2006 مقابل 79 مليار دينار في عام 2005) إذ بقيت عند نسبة 3% من الميزانية الوطنية للعام الثالث على التوالي[11].

الطاقة والمناجم: سجل قطاع الطاقة والمناجم، نسبة نمو قدرها 0,9 % سنة 2004 مقابل 8,3 % سنة 2003 و4,3 % كمعدل سنوي خلال الفترة 1999-2003[12]، وذلك بسبب زيادة أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة، نتيجة للطلب الكبير للأسواق العالمية، بإضافة إلى بداية الإنتاج في بعض الحقول الجديدة. كما أدى اكتشاف الآبار الجديدة ومتابعة مجهودات التنقيب إلى زيادة الاحتياطات من النفط والغاز. أما فيما يخص المناجم والمحاجر، تم سنة 2004، إنشاء الوكالة الوطنية للثروات المنجمية، والوكالة الوطنية لرقابة المناجم. ويتمثل دورهما الأساسي في تثمين وتطوير جميع الموارد المنجمية، حيث تم في هذا الإطار منح 45 عقد استكشاف منجمي و49 عقد استغلال، كما ساهم تحرير هذا الميدان، في تطور عدد المؤسسات الخاصة حيث وصل إلى أكثر من 1000 مؤسسة تعمل في مجال استخراج الذهب والرخام والملح.

التجارة: سجلت الجزائر فائضا في الميزان التجاري[13]قدر ب 25,64 مليار دولار سنة 2005، أي بزيادة تقارب 86 % مقارنة بسنة 2004، ويمكن تفسير ذلك بالزيادة المعتبرة للصادرات التي وصلت نسبة تغطيتها للواردات سنة 2005 إلى 226 %[14]. كما بقيت المحروقات التي اتجهت أسعارها نحو الارتفاع، تمثل أهم صادرات البلاد بـ 98,03 % من الحجم الإجمالي للصادرات سنة 2005 وعرفت نمو قدره44,06 % بالمقارنة مع سنة 2004 (15).

3. سياسة توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

يندرج هذا البرنامج ضمن دينامية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة وقت ذاك وتواصلت الدينامية هذه ببرنامج فترة(2004 -2009) الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب، وبذلك بلغت كلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17.500 مليار دج، من بينها بعض المشاريع المهيكلة التي ما تزال قيد الإنجاز.

| إجراءات التحكم في الإنفاق العمومي خلال مرحلة تنفيذ البرنامج الخماسي | الموارد التمويلية للبرنامج الخماسي |
|---|---|
| - احترام واحتواء تكلفة البرنامج في حدود المبالغ المخصصة.<br>- تنفيذ البرنامج المرتبط باستكمال الدراسة الخاصة به وتوفير الوعاء العقاري اللازم.<br>- عمليات إعادة التقييم الضرورية تتطلب إلغاء مشاريع بمبالغ معادلة من برنامج القطاع المعني.<br>- توفير الأوعية العقارية المطلوبة مع المحافظة على الأراضي الزراعية.<br>- تسريع إجراءات الصفقات العمومية والتقيد بالإجراءات اللازمة للنفقات العمومية.<br>- ترقية القدرات المتعلقة بالإنجاز كالدراسة ومؤسسات الانجاز.<br>- تطوير إجراءات مكافحة الفساد. | _ التمويل من المصادر الداخلية بصورة لا تؤثر على ميزان المدفوعات.<br>_ الاستفادة من ادخار الموازنة العامة البالغة 4000 مليار وبالتالي سيساهم صندوق ضبط الإيرادات في عملية التمويل.<br>_ المحافظة على توازن الميزانية في إطار المعايير الاقتصادية ومنها:<br>- الحد من التبذير.<br>_ تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.<br>_ - تحقيق العدالة الاجتماعية. |

إن برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010- 2014 من النفقات 21.214 مليار دج (أو ما يعادل 286 مليار دولار) وهو يشمل شقين اثنين هم:

أ. استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.

ب. وإطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534مليار دج (أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار).

الشكل رقم (03) يوضح نسبة الدعم المعتمدة لكل قطاع حسب الأهمية

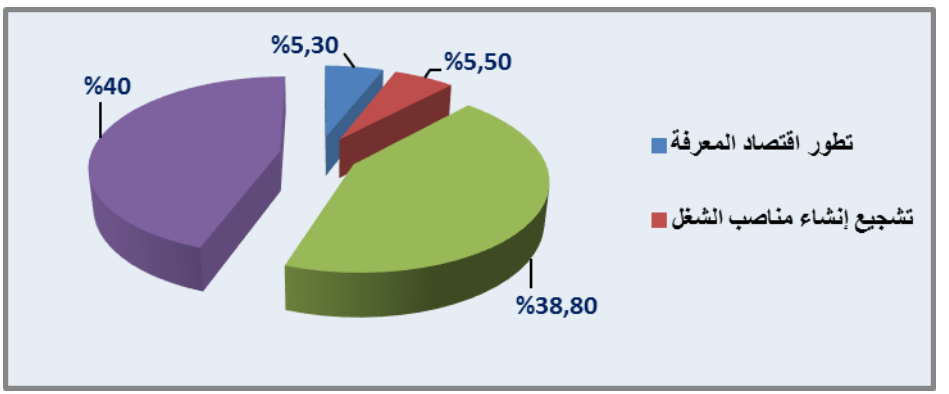


ويشمل البرنامج الجاري إلى نهاية 2009 بمبلغ 680 9 مليار دينار وهذا يساوي 47 % من إجمالي البرامج الخماسي (130 مليار دولار). أما البرنامج الجديد بمبلغ 534 11مليار دينار وتساوي 53 % من مجموع البرنامج ( أي 155 مليار دينار). و كما يلاحظ ارتفاع حجم الاستثمارات الجارية وهي تلك المتبقية من برنامج دعم النمو الأول و ما ارتبط به من برامج تكميلية و ترجع الأسباب إلى:

- عدم الانتهاء من عدد مهم من المشاريع التي بقيت قيد الدراسة و قيد الانجاز مثل قطاع السكن حيث بقيت 500.000 من السكنات قيد الدراسة أو قيد الإنجاز على مستوى مؤسسات الانجاز إلى غاية 3/ 12/ 2009.
- عمليات التوسعة والزيادة في الاستثمارات العمومية الخاصة بالبرامج التكميلية خلال فترة البرنامج الخماسي الأول ومنها:
- البرنامج التكميلي لفائدة ولايات الجنوب: بقيمة 377 مليار دينار صودق عليه في جانفي 2006.
- البرنامج التكميلي الخاص بولايات الهضاب العليا: بقيمة693 مليار دينار صودق عليه في فيفري 2006.

- برنامج تكميلي للقضاء على السكن غير الملائم وتعويضه (270000 سكن) بمبلغ 800 مليار دينار بمجموع 870 1مليار دينار.

إن التأخر المسجل في عدد هام من المشاريع يرجع للأسباب منها:

- ندرة العقارات المخصصة للمشاريع ومحدودية قدرات مكاتب الدراسات.
- محدودية قدرات الإنجاز وتمديد أجال الموافقة على الصفقات.
- تزايد عمليات إعادة التقييم بسبب:
  - ✓ عدم اكتمال الدراسات المتعلقة بالمشاريع؛
  - ✓ ارتفاع أسعار المدخلات ومنها المواد فهناك عمليات إعادة تقييم للبرنامج الجاري يعادل 815 مليار خلال سنة 2010.

أما البرنامج الجديد 155 مليار دولار فتقتضيه احتياجات البلاد للتنمية خاصة في مجال الطرق وخطوط السكك الحديدية وفي مجال النشاط القاعدي الجديد للتربية والتعليم العالي والسكن.

جدول رقم (*09*) توزيع المخصصات الاستثمارية العامة على المجالات القطاعية خلال الفترة 2014/2010

الوحدة: مليار دينار

| القطاعات وفروعها | المبلغ | النسبة |
|---|---|---|
| التنمية البشرية: التربية، التعليم العالي، السكن ، الصحة، المياه، التضامن، الشؤون الدينية، الرياضة، الطاقة، المجاهدين، التجارة | 10122 | 49.5 |
| المنشآت الأساسية: الأشغال العمومية: الطرق، الموانئ ، المطارات. النقل: السكك الحديدية، المحطات الجديدة، المطارات. هيئة الإقليم: المدن الجديدة | 6448 | 31.5 |
| تحسين الخدمة العمومية: العدالة ، المالية، التجارة، العمل | 1666 | 8.16 |
| التنمية الاقتصادية: الملاحة، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة، إنعاش وتحديث المؤسسات العمومية. | 1566 | 7.7 |
| مكافحة البطالة | 360 | 1.8 |
| البحث العلمي و التكنولوجيات الجديدة للاتصال | 250 | 1.2 |
| المجمـوع | 20412 | 100 |

بغلاف مالي إجمالي قدره 21.214 مليار دج (ما يعادل حوالي 286 مليار دولار)، بما في ذلك (مبالغ البرنامج السابق 9.680 مليار دج)، أي أن البرنامج الجديد مخصص له مبلغ أولي بمقدار 11.534مليار دج (155مليار دولار) [16]. وبفضل ارتفاع موارد صندوق ضبط المداخيل[17]، أضحت خزينة الدولة دائن كامل النظام المصرفي منذ نهاية 2004 مما أسهم في سيولة النظام المصرفي

بكامله. وباشرت الجزائر برامج استثمارية عمومية رصد لها 250 مليار دولار ستضاف إليها 150 مليار دولار في إطار المرحلة الخماسية 2009-2014، ليصبح مجموعها 400 مليار دولار.

يعتبر هذا البرنامج مكمل لبرامج السابقة سواء من حيث طبيعة المشاريع أو الأهداف المراد تحقيقها (الأهداف المرجوة)، وقد مقسمة إلى قسمين:

- القسم الأول: يتضمن إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي يقدر بـ 156 مليار دولار.
- القسم الثاني: يتضمن استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها (السكة الحديدية والطرق والمياه ) بمبلغ 130 مليار دولار.

ويهدف برنامج توطيد النمو إلى تحقيق ما يلي:

أ. تحسين التنمية البشرية ومواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية تحسين الخدمة العمومية؛

ب. دعم تنمية الاقتصاد الوطني والتنمية الصناعية؛

ج. تشجيع إنشاء مناصب الشغل وتطوير اقتصاد المعرفة.

ويعكس تطور الإنفاق العمومي بمختلف بنوده تطور مسؤولية الدولة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وما توفره من شروط للتنمية الاقتصادية حسب ما تظهره الجداول الموالية:

الجدول رقم (*10*) يوضح مجالات تطبيق برنامج توطيد النمو وأهداف الدعم

| قـــطاع | أهداف الدعـــم |
|---|---|
| الأشغال العمومية | - خصصت لها مبلغ 42 مليار دولار. وتتضمن مواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات، وكذا زيادة قدرات الموانئ ويتضمن: - تحديث مد شبكة السكة الحديدية. - تحسين النقل الحضري.<br>- تحديث الهياكل القاعدية بالمطارات. |
| تهيئة الإقليم والبيئة | خصص لها مبلغ يقارب من 07 مليار دولار. |
| التنمية الصناعية | خصصت الدولة لهذا الغرض أكثر من 27 مليار دولار من القروض البنكية الميسرة من أجل: -إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء. - تحديث المؤسسات العمومية. - تطوير الصناعة البتروكيميائية. |
| تطوير اقتصاد المعرفة | خصصت له الدولة إلى مبلغ 03 مليار دولار لأجل دعم البحث العلمي وتعميم التعليم. واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم، في المرافق العمومية. |

المصدر: بناء على معطيات مختلفة تضمنها تقرير وزارة المالية حول برنامج دعم النمو (2005-2009) .

نلاحظ من الجدول10 أن قطاع تطوير التنمية البشرية نال القسط الأكبر من المخصصات المالية للبرنامج الخماسي للتنمية الاقتصادية بنسبة 47,1 % لرغبة الدولة الجادة في تحسين التعليم في مختلف أطواره (الابتدائي والمتوسط والثانوي والجامعي والتكوين المهني) والتكفل الطبي النوعي وتحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه والموارد الطاقوية، ثم يليه قطاع الأشغال الأساسية والهياكل القاعدية بنسبة 45.7 % لاستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها خاصة في مجال الطرقات والسكك الحديدية لفك العزلة عن السكان في كل مناطق البلد وتعزيز المنشآت الأساسية، كما خصصت الدولة نسبة 4.2 % لقطاع التنمية المحلية لتطوير خدمات الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية.

وقد استطاعت الدولة بعد ثلاث سنوات من تبني برنامج توطيد انمو الاقتصادي من ملاحظة تحسن ملحوظ في الهياكل القاعدية وارتفاع عدد المشاريع الاستثمارية نتيجة إقبال الشباب على الاستثمار في العديد من المجالات عن طريق أجهزة دعم التشغيل بفضل الفرص الاستثمارية التي وفرتها الدولة من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي، كما تحققت النتائج التالية:

- تراجع مستمر لنسبة البطالة التي انتقلت من 15,3 % سنة 2005 إلى 10,2 % سنة 2009، ثم إلى 9.7% في سنة 2012؛
- ازدياد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي وصل عددها 913 642 في سنة 2011 إلى مع توفر ما يقارب 1.676.196 منصب عمل؛
- ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات رغم المبالغ الضئيلة المخصصة لقطاع التجارة، اذ ارتفع حجم الصادرات خارج المحروقات بنسبة 25,77% حيث بلغت 1,22 مليار دولار سنة 2011 مقابل 0,97 مليار دولار سنة 182010. أما من حيث النسبة فهي ظلت نفسها تتراوح بين 2% إلى أقل من 3% حتى لا تتعدى 5٪ في أحسن الأحوال على الرغم من التحسن في القيمة، وهذا ما يمكن إرجاعه إلى كون هذا التطور كان مصاحبا بتطور مماثل على صعيد الصادرات الإجمالية كنتيجة لتحسن أسعار النفط؛
- ارتفاع في عدد الاستثمارات الأجنبية.

خلاصة القول، ان برنامج توطيد النمو يعتبر امتداد للبرامج السابقة ينتهي في آفاق2014، لذاك فإنه من الصعب الحكم مسبقا أو تقييم على مدى نجاح أو فشله في تحقيق أهداف الألفية الإنمائية. لقد حققت الجزائر في السنة الأولى والثانية من تنفيذ هذا البرنامج، العديد من الإنجازات والأهداف سواء من الناحية الكمية(مشاريع التزويد بالماء الشروب، مشاريع التطهير...) أو من الناحية الكيفية (معالجة المياه، مراقبة جودتها...)، وهذا ما جعلها تنجح إلى حد كبير في التغلب على مشكلة المياه لديها ولو مؤقتا.

## المحور الثاني

## اثر البرامج الاستثمارية العامة على الاستثمار الأجنبي والبطالة والإنتاج الوطني

1- أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تكشف بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر و الخاصة بالفترة الممتدة بين 2002 -2011، عن تنوع مصادر المشروعات الاستثمارية الأجنبية المنجزة ، حيث تشارك دول كثيرة في توجيه استثماراتها نحو الجزائر. و تأتي الدول العربية في المرتبة الأولى من حيث قيمة المشاريع ،حيث قدرت عدد المشاريع العربية ب 147 مشروع من اصل 451 و بقيمة تساوي 036 258 1 مليون دج ، أي ما يمثل نسبة 58.12 % من قيمة المشاريع الأجنبية ،في حين تحتل الدول الآسيوية المرتبة الثانية من حيث قيمة المشاريع المنجزة حيث قدر عددها ب 31 مشروع و بقيمة إجمالية تساوي 196 512 مليون دج ، أي ما يمثل نسبة 23.66 %.

لقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة نموا معتبرا خلال الفترة (2005-2011) حيث بلغ حوالي 14.73 مليار دولار مقابل 2.8 مليار دولار خلال الفترة (2001-2004)، حيث بلغت هذه الزيادة بحوالي 11.93 مليار دولار، ويعتبر هذا التطور كنتيجة لسياسة الانفتاح الاقتصادي التي تعتمدها الجزائر، وكذا التحفيزات والامتيازات التي أصبحت تقدمها للمستثمر الأجنبي وهذا بالرغم من تسجيل انخفاض ملحوظ خلال الفترة (2010-2011) مقارنة بالفترة (2008-2009)، حيث قدرت نسبة الانخفاض ب 9.7 %.

كما صاحب تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه المرحلة تغيرا معتبرا مقارنة بالمراحل السابقة ، حيث بلغ إجمالي التدفقات الواردة إلى الجزائر 17536.48 مليون دولار، كما بلغ معدل نمو تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر بنسبة 13.6 % خلال سنة 2011 مقارنة بسنة 2010. وبالرغم من انخفاض نسبة تدفق الاستثمار خلال هذه المرحلة بحوالي 0.8 % مقارنة بالفترة (1990-2000) إلا أن الجزائر احتلت مراكز متقدمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة ببعض الدول العربية، فبعدما كانت تحتل المركز 12 عربيا سنة 2007 بتدفقات بلغت 1662 مليون دولار بنسبة 2.06 % من الإجمالي العربي تقدمت سنة 2009 إلى المركز السابع بتدفقات بلغت 2761 مليون دولار وبنسبة 3.6 % من إجمالي التدفقات للدول العربية. وفيما يلي سنقوم بعرض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (11): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2001-2012)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

| لسنة | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الاستثمار الأجنبي المباشر | 1107.9 | 1065 | 633.7 | 0.882 | 1081 | 1796 | 1662 | 2594 | 2761 | 2264 | 2571 | 2900 |
| في التنمية الاقتصادية | 2.17 | 1.87 | 9.6 | 1.03 | 1.05 | 6.6 | 8.8 | 8.5 | 12.3 | 1.5 | -- | -- |

www.banquemondiale.org

_ *UNCTAD ,world Investment Report 2004.*

_ *UNCTAD, world Investment Report 2007.*

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، التطور السلبي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال المرحلة (2001-2004) حيث انخفض من 1107.9 مليون دولار سنة 2001 إلى حوالي 0.9 مليار دولار سنة 2004 وهذا ما يفسر الآثار السلبية على مناخ الاستثمار والتي خلفتها الظروف السياسية والأمنية التي عرفتها الجزائر قبل سنة 2001.

كما عرفت بداية من عام 2005 الاستثمارات الأجنبية نمواً متسارعاً نتيجة لتحسن الظروف الاقتصادية وتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي اذ ازداد ليرتفع بعدها إلى 2,571 مليار دولاراً وهذا كنتيجة للبرامج الاستثمارية العمومية التي رصدتها الدولة من أجل توفير المناخ الاستثماري المناسب لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. كما احتلت الجزائر المرتبة الرابعة عربيا كأكبر دولة مستقبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بقيمة بقيم 2.9 مليار دولار وبحصة 6.2 % حسبما أكدته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في التقرير السنوي لمناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2012-192013 كما و مبين في الجدول التالي.

الجدول رقم (12): الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية بالمليون دولار لعامي2011- 2012

| الترتيب عربيا | الدول | 2011 | 2012 | الحصة من الإجمالي العربي % | نسبة التغير % |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | لسعودية | 16,308 | 12,182 | 25,8 | -25 |
| 2 | الامارات | 7,684 | 9,608 | 20,4 | 25 |
| 3 | لبنان | 3,49 | 3,678 | 7,8 | 5 |
| 4 | الجزائر | 2,571 | 2,9 | 6,2 | 13 |
| 5 | المغرب | 2,564 | 2,887 | 6,1 | 13 |
| 6 | مصر | -483 | 2,887 | 5,9 | 680 |
| 7 | السودان | 2,692 | 2,798 | 5,3 | -8 |
| 8 | تونس | 1,156 | 1,944 | 4,1 | 68 |
| 9 | الكويت | 855 | 1,864 | 4 | 118 |
| 10 | سلطنة عمان | 1,049 | 1,484 | 3,1 | 41 |

المصدر: بتصرف الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال عام2012، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، ص: 75، 2013.

ويعود السبب الرئيسي لهذا النمو الملحوظ في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات القليلة الماضية نتيجة للسياسات المتبعة من طرف الدولة خاصة تلك الاستثمارات الضخمة التي خصصت من أجل إنشاء وترميم الهياكل والمنشآت القاعدية من 2001 إلى غاية 2012 وكذا التحفيزات والامتيازات التي أصبحت تمنحها الجزائر للمستثمر الأجنبي، إضافة إلى الاستقرار السياسي الذي تتميز به الجزائر عن باقي الدول العربية ودول المغرب العربي وكذا الاستقرار الاقتصادي الذي تشهده الجزائر حيث بلغ احتياطي الصرف أكثر من 200 مليار دولار إلى غاية سنة 2011 كما انخفض إجمالي الديون الخارجية من 25.26 مليار دولار سنة 2000 إلى 4.4 مليار دولار سنة 2011. ولابد أن نشير إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشر ساهمت في خلق 984 39منصب شغل خلال الفترة (2001-2012) منها 13161 منصب من خلال المشاريع الاستثمارية بالشراكة و 823 26 منصب من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

معدلات التضخم عرفت تراجعا كبيرا خاصة خلال السنوات الأولى من فترة الدراسة، ولو أنها عادت لترتفع مجددا في السنوات الأخيرة منها، حيث انخفض فيها معدل التضخم إلى أدنى مستوى له سنة 2000 بنسبة 0.3 %، و ذلك نتيجة لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية ليعود إلى الارتفاع مباشرة سنة 2001 حيث بلغ 4.2 %، و مرد ذلك لارتفاع نمو الكتلة النقدية بنسبة 24,9 % بسبب الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية بالإضافة إلى إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي سنة 2001، مما أدى إلى تزايد نفقات الموازنة التي ترتب عنها ارتفاع معدل التضخم، ليسجل انخفاضا سنة 2002 بلغ 1.4 ٪، ليرتفع إلى 4.3% سنة 2003 ثم 4 % سنة 2004، ليعود إلى الانخفاض مرة أخرى سنة 2005 أين بلغ 1.4%.

ويعزي هذا التحسن إلى الانعكاس الإيجابي لاستقرار الاقتصاد الكلي على الوضع المالي والنقدي خلال سنوات تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي. و ابتداء من سنة 2006 أخذت معدلات التضخم في الارتفاع بعد إطلاق برنامج ثاني وهو البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي أقرته الحكومة استكمالا للبرنامج الأول، حيث نجم عنه زيادة حجم النفقات العامة التي ضاعفت من عجز الموازنة العامة، واستمر معدل التضخم نحو الارتفاع ليسجل5.7% سنة 2009، في حين سجل ما يقارب 3.9% سنة 2010 ليرتفع مجددا سنة 2011 مسجلا بذلك 4.5 %.

2- أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على تطور البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2011)

هناك ارتباط وثيق بين النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل حيث يمثلان معا حلقة مهمة في أي استراتيجية تستهدف الحد من مشكلة البطالة المرتفعة والمستمرة، نظرا لكون معظم سكان الجزائر من الشباب حيث إن نسبة الأفراد الذين سنهم أقل من 25 سنة إلى إجمالي السكان بلغت 55.84 % في تعداد 201998. هذا ومن أجل خلق فرص عمل فإن الأمر يتطلب مكافحة البطالة عبر إنعاش الاستثمار والنمو، ولكن أيضا عبر مجهودات مميزة بالنظر إلى التأخر الكبير في امتصاصها، هذا الإنعاش للاستثمارات لا يمكن أن يتم إلا في إطار اقتصاد كلي ومالي بشكل يعطي للآليات والمؤشرات الاقتصادية في السوق كل الأهمية لفعاليتها في دفع وحركية الموارد الضرورية لنمو مستديم، وهذا يعني إعطاء الإصلاحات المالية والمصرفية أهمية كبيرة، وإنشاء سوق مالية قادرة على تعبئة الادخار الداخلي وتوجيهه بفعالية نحو المستثمرين.

ونظرا لتفاقم ظاهرة البطالة21 أصبحت قضية خلق مناصب الشغل 22في الجزائر هي لب كل سياسات التنمية المنتهجة ذلك أن هذا الوضع هو نتاج الأزمات المتوالية التي عرفها الاقتصاد

الجزائري في نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات، وشهدت معدلات البطالة خلال الفترة 2001-2011 قفزة كبيرة حيث انخفضت من 27.3 % سنة 2001 إلى 11.4 % سنة 2010، وقبل التطرق إلى أثر الاستثمارات العمومية على معدلات البطالة لابد أن نوضح تطور معدلات البطالة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (13):تطور معدلات البطالة خلال الفترة (2000-2013)

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| (%) | 29.77 | 27.3 | 25.9 | 23.7 | 17.7 | 15.3 | 12.3 | 13.8 | 11.8 | 10.2 | 12.3 | 9.9 | 9,7 | 9.8 |

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء: معلومات حول التشغيل والبطالة في الجزائر، تاريخ زيارة الموقع 01/ 08/ 2011. http://www.ons.dz/Emploi-et-Chomage,957.html

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا مدى أهمية البرامج التنموية 2001-2014 في تقليص مستويات البطالة والتي مرت بمرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى (2001-2004): يتضح أن أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي كان إيجابيا على معدلات البطالة، حيث عرفت انخفاضا من 27.3 % سنة 2001 إلى 20.1 % سنة 2004 أي بنسبة انخفاض 7.2 ٪. ويرجع هذا التطور إلى القطاع الفلاحي بحيث كان أكبر قطاع مساهم في انخفاض معدلات البطالة للفترة 2001-2004، نتيجة بلوغ متوسط معدل نمو حجم العمالة 8%، أما قطاع الخدمات فقد ساهم بدوره في زيادة حجم العمالة بما يقدر بـ3,1% كمتوسط معدل نمو سنوي مستفيدا في ذلك من تطور قطاع النقل نتيجة تطور البنية التحتية من طرق و سكك حديدية، إضافة إلى تطور قطاع التجارة نتيجة تحسن مستوى معيشة السكان وزيادة الطلب.

الشكل رقم (*04*) : تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1990 –2010

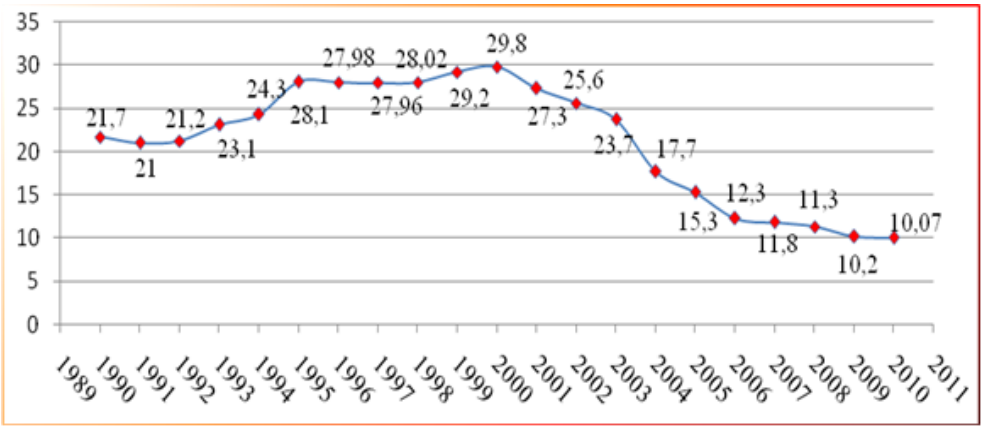

فحسب الحصيلة الرسمية لمصالح رئاسة الحكومة آنذاك فإن برنامج الإنعاش الاقتصادي ساهم بإحداث حوالي 728666 منصب شغل دائم ومؤقت خلال الفترة (2001-2003)23، حيث بلغ عدد مناصب الشغل المتوقعة خلال الفترة (2001-2004) حوالي 713150 منصب شغل، وبالتالي وبالاعتماد على هذه المعطيات فإن برنامج الإنعاش يكون قد حقق الأهداف في مجال التشغيل وبزيادة قدرها 15516 منصب شغل عما كان متوقعا وبدون احتساب المناصب المستحدث.

المرحلة الثانية (2005-2010) : من خلال الجدول13 تدل الإحصائيات على أن معدلات البطالة شهدت تحسنا قياسيا خلال الفترة (2005-2009) مقارنة بالفترة (2001-2004) حيث انخفض معدل البطالة من 15.3 % سنة 2005 إلى عتبة 10.2 % سنة 2009 أي بنسبة انخفاض 5.1 % مقارنة بسنة 2005، وهذا ما يبين امتداد الأثر الإيجابي الذي خلفه برنامج الإنعاش الاقتصادي على قطاع التشغيل في الجزائر إلى غاية 2009 بالرغم من تسجيل ارتفاع في معدل البطالة إلى حدود 11.4% سنة 2010 ، إذ تشير مختلف التقارير حول الوضع الاجتماعي والاقتصادي في هذه المرحلة إلى تراجع نسبة البطالة في الجزائر، بالنظر إلى تحسن مؤشرات التنمية في جميع المجالات، الصحة والتربية ، وكذا الأشغال العمومية والفلاحة حيث شهدت هذه المرحلة انخفاض نسبة البطالة لدى فئة الشباب إلى حدود 11.3% سنة 242008. وجاء تأثير برنامج دعم النمو على معدلات البطالة في القطاعات الاقتصادية مشابها لتأثير مخطط الإنعاش الاقتصادي، بحيث ساهم في تزايد حجم العمالة لكل من قطاعات: الفلاحة، الخدمات والبناء والأشغال العمومية، في حين أن القطاع الصناعي فلم يشهد حجم العمالة فيه تطورات ملحوظة وذلك نظرا لما يعانيه هذا القطاع من اختلالات هيكلية تستدعي إعادة النظر في الإستراتيجية الصناعية التي يسير وفقها.

ونظرا للقيمة المالية التي خص بها البرنامج التكميلي لدعم النمو فإن ما حقق من تزايد في حجم العمالة لا يعبر حقيقة عن التأثير الحقيقي المفروض أن ينتج عن هذا البرنامج، خصوصا إذا ما لاحظنا أن الفترة 2005-2009 شهدت تزايدا في حجم الواردات من 19 مليار دولار سنة 2005 إلى 39 مليار دولار سنة 252009، وهذا ما يعني أنه هناك نسبة كبيرة من الزيادة في الطلب الكلي الناتجة عن برنامج دعم النمو قد تم تلبيتها عن طريق الطلب على الواردات وهو ما يعني ضياع آلاف فرص عمل نتيجة عدم تحقق استجابة للجهاز الإنتاجي المحلي للزيادة في الطلب الكلي. لكن لابد أن نشير إلى الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية لترقية التشغيل من خلال برنامج دعم النمو، حيث تم استحداث 3,166 مليون منصب شغل و 1,865 مليون معادل منصب دائم بين سنتي 2005 و2009 وهذا ما أدى إلى تراجع نسبة البطالة إلى حدود 10 % إلى غاية 2009.

3. أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على الانتهاج الوطني خلال الفترة (2001-2011)

إن الأهمية التي تحظى بها فعالية النظام الجبائي كونها مؤشرا هاما يعتمد في الحكم على مدى نجاح أو فشل السياسة الجبائية لأي دولة، وما لهذه الأخيرة من دور في تحقيق أهداف السياسة المالية التي تشكل أداة فعالية السياسة الاقتصادية سنحاول التعرف على تطور الإيرادات الجبائية ومكانتها في الميزانية العامة للدولة. وتعتمد الجزائر في تمويل البرامج الاستثمارية على عوائد النفط والغاز، حيث تعد هذه العوائد أهم مصادر الإيرادات المالية للموازنة العامة للدولة. يوضح الجدول رقم ( ...) مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة.

الشكل رقم (05):مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة خلال الفترة (2000-2010) دولار أمريكي

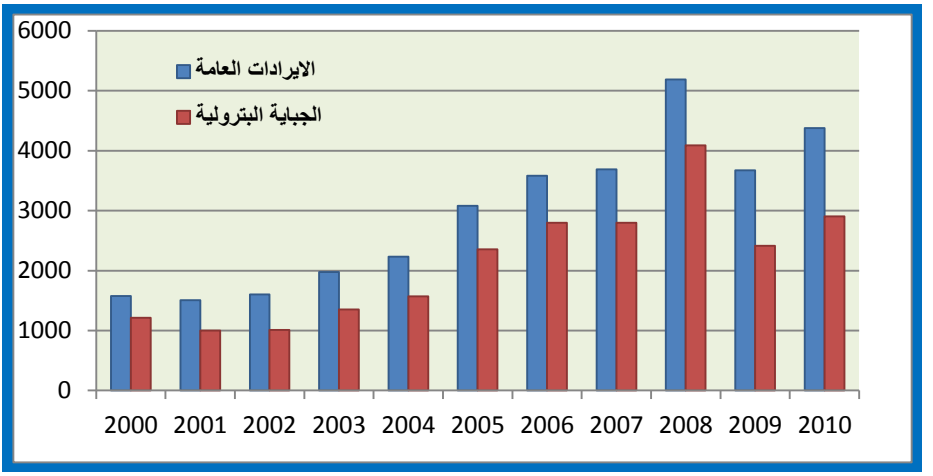


يساهم قطاع المحروقات بنسبة معتبرة في الناتج الداخلي الخام حيث بلغ متوسط مساهمة هذا القطاع خلال الفترة 2000-2010، 39.54% من إجمالي الناتج الداخلي الخام. وقد سجلت سنة 2006 أكبر نسبة حيث مثل قطاع المحروقات نسبة 45.6% من الناتج الداخلي الخام، وهذا يدل على مدى زيادة اعتماد الدولة على الإيرادات النفطية في تحقيق النمو الاقتصادي. حيث يرتبط النمو الاقتصادي في الجزائر إلى حد كبير بمعدل النمو الذي يسجله قطاع المحروقات. وأي تأثير سلبي على قطاع المحروقات خاصة في ظل عدم استقرار أسعار النفط يؤثر سلبا على الاقتصاد الجزائري ككل.

الجدول رقم ( 13): تطور معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للفترة 2001/2012

الوحدة : 100سنة الأساس 1989

| السنوات | 2001 | 2003 | 2005 | 2007 | 2009 | 2011 | 2012 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الناتج المحلي الإجمالي | 4236 | 5059 | 7126 | 9281 | 9940 | 14231 | 15732 | 16188 |
| معدل النمو٪ | 3.3 | 6.9 | 5.1 | 3 | 1.4 | 2.4 | 3.9 | 3.6 |

Sources : www.bank-of-algeria.dz

أما فيما يخص احتياطات الصرف فقد بلغت 190.66 مليار دولار نهاية ديسمبر 2012 مقابل 182.22 مليار دولار في ديسمبر 2011. حيث صنف صندوق النقد الدولي الجزائر في صف البلدان الأقل مديونية من بين البلدان ال20 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (مينا) لسنة 2012، وثاني أكبر بلد يتوفر على احتياطات الصرف الرسمية بعد المملكة العربية السعودية.

الجدول رقم (14) تطور الاحتياطات الصرف خلال الفترة 2007- 2014 الوحدة مليار دولار

| إجمالي الاحتياطات | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 101 | 143 | 148 | 162 | 182 | 200 | 230 | *250 |

المصدر: - *تقديرية

من جهة أخرى، عرفت النفقات العامة ارتفاعا مستمرا خلال السنوات العشر الأخيرة بسبب ارتفاع أسعار النفط، غير أن التوسع في الإنفاق أدى إلى تسجيل عجز في الميزانية قدر بـ4 ٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام 2011 وهو العجز الثالث على التوالي26. إن المؤشرات السابقة تؤكد على مدى اعتماد السلطات الجزائرية في تمويل برامجها التنموية على الإيرادات النفطية والتي تتميز بمجموعة من الخصائص أهمها:

أ. تتسم هذه العوائد بدرجة عالية من التقلب، وهذا يسبب مشاكل عديدة على مستوى الاقتصاد الكلي والتخطيط؛

ب. هذه الموارد محدودة ومعرضة للنضوب، وينبغي أن تستخدم في الاستثمارات الاستراتيجية؛

ج. تتسم هذه الموارد بضخامتها، وهو ما يزيد الأطماع وبؤر الفساد ويضعف من كفاءة الاستثمار.

د. تعد هذه الموارد بمثابة ريع للحكومات، يضعف شعورها بالمسؤولية تجاه المواطنين وممثليهم.

إن هذه الخصائص التي تتميز بها الإيرادات النفطية تتطلب تبني سياسات تهدف إلى التخفيف من أثار تقلبات هذه الإيرادات على الاقتصاد وعلى الإنفاق العام وذلك من خلال إيجاد مصادر تمويل للاستثمارات خارج إيرادات قطاع المحروقات، مصادر تمويل تكون مستدامة ومستقرة. ومن الخيارات المتاحة أمام السلطات الجزائرية التمويل بأسلوب المشاركة بين القطاعين العام والخاص والذي يعد بديلا للتمويل الريعي كما يعد نموذجا للتمويل المستدام.

خلاصة القول، إن الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في تزايد مستمر، ويبدو ذلك جليا من خلال البرامج والإصلاحات المنتهجة من طرف السلطات الجزائرية في محاولة منها لتوفير المناخ الاستثماري الملائم، والتي تهدف إلى ترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات، التي تعتبر مجالا خصبا لجذب الاستثمارات الأجنبية، خاصة في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وأيضا في قطاع الخدمات، والتي بدورها توفر مناصب عمل جد معتبرة. لكن بالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية كاستراتيجية للقضاء على البطالة في إطار استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ، إلا أنه يظل دون مستوى الطموحات و القدرات التي تزخر بها الجزائر في شتى الميادين ، وخير دليل على ذلك هو عدم تجاوز نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية كنسبة من الناتج الوطني الخام معدل 12.3 %سنة 2009، مع بقاء معدلات البطالة مرتفعة نسبيا في حدود 12% سنة 2010، بالرغم من قوة العلاقة الارتباطية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة.

## III. تقييم برامج الإنفاق العامة من 2001-2014

تمكنت الجزائر تدريجيا من استعادة مؤشراتها الاقتصادية الكلية منذ تطبيقها لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي أملتها عليها المؤسسات النقدية والمالية الدولية، رغم أن هناك الكثير مما يمكن قوله بخصوص نتائج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وكذا وضعية الاقتصاد الوطني الحالية[27].

الشكل رقم (15): تطور مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الجزائري
للفترة الزمنية الممتدة من 1990 –2010

| البيان / السنوات | الناتج الداخلي الخام | (%) | معدل التضخم | رصيد الميزانية العامة (مليار | رصيد ميزان المدفوعات | المديونية الخارجية | سعر صرف الدينار مقابل | الاحتياطيات الدولية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2000 | 4123.51 | 2.2 | 0.3 | 400.00 | 7.57 | 25.26 | 75.25 | 13.55 |
| 2001 | 4227.11 | 2.6 | 4.2 | 184.50 | 6.19 | 22.57 | 77.26 | 19.62 |
| 2002 | 4522.8 | 4.7 | 1.4 | 52.6 | 3.66 | 22.64 | 79.68 | 25.15 |
| 2003 | 5252.32 | 6.9 | 4.3 | 284.2 | 7.47 | 23.35 | 77.39 | 35.45 |
| 2004 | 6149.11 | 5.2 | 4 | 337.9 | 9.25 | 21.82 | 72.06 | 45.69 |
| 2005 | 7561.98 | 5.1 | 1.4 | 1095.8 | 16.94 | 17.19 | 73.35 | 59.16 |
| 2006 | 8514.83 | 2.0 | 2.3 | 1186.8 | 17.73 | 5.61 | 72.64 | 81.46 |
| 2007 | 9408.3 | 3.0 | 3.7 | 579.3 | 29.55 | 5.60 | 69.37 | 114.97 |
| 2008 | 11042.8 | 2.4 | 4.9 | 999.5 | 36.99 | 5.58 | 64.58 | 148.09 |
| 2009 | 10034.3 | 2.4 | 5.7 | 570.3- | 3.86 | 5.41 | 72.63 | 155.11 |
| 2010 | 12049.5 | 3.4 | 3.9 | 74.0- | 15.33 | 5.45 | 74.39 | 170.46 |
| 2011 | 14384.8 | 2.4 | 4.5 | 28.0- | 20.06 | 4.40 | 76,05 | 188.8 |

Évolution économique et monétaire en Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2012, 2011 ;2010 -www.bank-of-algeria.dz

من الجدول أعلاه يمكن استنتاج الملاحظات التالية:

- تميز الناتج الداخلي الخام بالنمو المستمر حتى بلغ سنة 2011 حيث بلغ 14384.8 مليار دج، ويرجع عائدات المحروقات على الدخل الوطني الإجمالي للجزائر. كما تم تحقيق معدلات نمو موجبة، وقد كانت مرتفعة خلال السنوات التي تغطي برنامج الإنعاش الاقتصادي الأول ولكنها انخفضت فيما بعد، وهذا النمو بطبيعة الحال مدفوع بارتفاع أسعار النفط بالدرجة الأولى.

- عرفت معدلات التضخم، نسبا منخفضة بالنظر إلى الارتفاع المتواصل في حجم الكتلة النقدية وهو ما يعكس التحكم فيه من قبل السلطة النقدية، فقد عرفت تراجعا كبيرا خلال تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، ثم عادت لترتفع مجددا في السنوات الأخيرة منها، حيث انخفض فيها معدل التضخم إلى أدنى مستوى له سنة 2000 بنسبة 0.3 %، و ذلك نتيجة لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية ليعود إلى الارتفاع مباشرة سنة 2001 حيث بلغ 4.2 %، وابتداء من سنة 2006 أخذت معدلات

التضخم في الارتفاع بعد إطلاق برنامج ثاني وهو البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي أقرته الحكومة استكمالا للبرنامج الأول، حيث نجم عنه زيادة حجم النفقات العامة التي ضاعفت من عجز الموازنة العامة، واستمر معدل التضخم نحو الارتفاع ليسجل5.7% سنة 2009، في حين سجل ما يقارب 3.9% سنة 2010 ليرتفع مجددا سنة 2011 مسجلا بذلك 4.5 %.

- حقق ميزان المدفوعات فائضا مستمرا ومتزايدا بلغ 7.57 و6.19 مليار دولار خلال سنتي 2000و2001 على التوالي، والتي ترتب عنها زيادة حصيلة إيرادات الصادرات التي بلغت 21.65 مليار دولار سنة 2000 مقابل 9.35 مليار دولار بالنسبة للواردات، مما دعم الرصيد الإيجابي للميزان التجاري الذي قدر بـ 12.3 مليار دولار خلال نفس السنة. واستمر الفائض في ميزان المدفوعات ليصل إلى 16.94 و17.73 مليار دولار خلال سنتي 2005 و2006 على التوالي، بسبب لارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية، خلال تلك الفترة.

- لقد كان للسياسة التوسعية في النفقات العامة التي انتهجتها الجزائر بداية سنة 2001 نتائجا إيجابية على حجم العمالة مقارنة بالفترة السابقة لها والتي تراوحت فيها معدلات البطالة في حدود 28% بحيث انخفضت إلى حدود 10,2٪ سنة 2009، ولكن بالنظر تزايد حجم الواردات من 9 مليار دولار سنة 2001 إلى 39 مليار دولار سنة 2009، وهو ما يعني أن نسبة كبيرة من الزيادة في حجم العمالة التي كان من المفروض أن تتحقق نتيجة كل من مخطط الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو قد ضاعت بسبب عجز الجهاز الإنتاجي المحلي عن تلبية الزيادة في الطلب التي ولدتها برامج الإنفاق العام.

جدول رقم (*16*): مؤشرات النمو الاقتصادي والبطالة للفترة ما بين 2011-2014

| معلومات | الوحدة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|
| الناتج المحلي الإجمالي | مليار دولار | 212.2 | 210.5 | 207.8 | 198.8 |
| معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي | % | 2.4 | 2.5 | 3.3 | 3.4 |
| الناتج المحلي الإجمالي للفرد | دولار | 5,528.4 | 5,694.0 | 5,683.2 | 5,644.1 |
| التضخم -متوسط أسعار المستهلك | % | 4.5 | 8.9 | 5.0 | 4.5 |
| جمالي الإنفاق الحكومي ٪ من الناتج المحلي | % | 40.4 | 42.2 | 38.5 | 38.1 |

بعد التطرق لأهم محاور برامج الإنفاق العام للفترة 2001-2014 ثم أثر هذه الأخيرة على كل من النمو الاقتصادي والبطالة باعتبارهما مستهدفين من السياسة الاقتصادية الكلية، يمكن تثبيت جملة من الملاحظات:

أ. من خلال التطرق لمخصصات برامج الإنفاق الحكومي المتتالية يتضح النمو السريع جدا في حجم الاستثمارات، مما تسبب في طرح مشكلات عديدة متعلقة بمدى قدرة الأجهزة التنفيذية والتقييمية من استيعاب هذه الزيادة السريعة؛

ب. عرف برنامج دعم النمو الاقتصادي السابق الذي تأخر في الإنجاز كافة المشاريع المقررة لاسيما الهيكلية، مما أدى إلى نقل جزء منها واستكمالها في برنامج جديد لسنوات 2010-2014 وهو ما أثر سلبا على تجسيد المشاريع الجديدة.

ج. عرفت معظم المشاريع عمليات إعادة تقييم بلغت بحوالي 50 مليار دولار، إذ نجد في مقدمتها مشاريع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية وقطاع الموارد المائية التي عرفت إعادة تقييم بنسب تتراوح بين 51٪ و60 % لتطرح إشكالا حول مدى عجز الأجهزة الحكومية والهيئات في تقدير المشاريع وضبطها ومتابعة إنجازها،

د. حظيت بعض القطاعات بأهمية كبيرة في هذه البرامج تتركز في تلك المساة بالقطاعات الاجتماعية (تحسين ظروف المعيشة، قطاع الأشغال العمومية والبنية التحتية...) ومع النمو الفائق السرعة للكلفة في هذه القطاعات يطرح تساؤل حول حجم ووتيرة التراكم الذي ينبغي تخصيصه لها بالنسبة للكلفة من جهة ولأهمية التثمير من جهة أخرى،

ه. متوسط معدل النمو خارج المحروقات إذ انتقل من 3.9% للفترة 1995-2000 إلى 5.5% مع تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 ثم 6٪ لفترة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، مما كان له بعض الأثر الايجابي في إنعاش الاقتصاد إلا أنه يبقى ضعيف مقارنة بما تم تخصيصه من موارد وقد يرتبط ذلك بالتأخر في انجاز المشاريع المقترحة بالإضافة إلى ارتفاع حجم التكاليف بشكل أكبر مما خصص لها في الميزانية الأولية.

## المحور الثالث

## انعكاس البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من 90% من مجمل المشروعات في معظم دول العالم، فضلاً عن انها أصبحت الآن تمثل القوة الدافعة وراء عدد كبير من الاختراعات، كما أنها تساهم في تنمية الاقتصادات من خلال خلق فرص للعمل والاستثمار والتصدير، كذلك تتميز هذه المشروعات بقدرتها على توظيف العمالة نصف الماهرة وغير الماهرة، كما أنها تعطى فرصة للتدريب أثناء العمل لرفع القدرات والمهارات. كما تلعب دورا معتبرا في اقتصاديات البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، فنجد أن هذه المؤسسات تشكل نسبة 99 % من مؤسساتها، حيث توفر ما بين 40% إلى 80 %من مناصب شغل مأجورة، وتساهم بنسبة 30 ٪إلى 70 %من الناتج الداخلي الخام وتساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص بأكثر من النصف في الناتج الداخلي الإجمالي لكل من الدانمارك ،إسبانيا، فرنسا ،اليابان والبرتغال، وتوفر ما يفوق النصف أيضًا من مناصب الشغل المأجورة في سائر البلدان تقريبا، وبنسبة تزيد عن 70%في كل من :بلجيكا ،الدانمارك، إسبانيا ،اليونان ،إيرلندا، اليابان، البرتغال ،السويد وسويسرا.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن 90% من مجموع المؤسسات هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة، توظف اكثر من نصف اليد العاملة، وأن 37 %من هذه المؤسسات تقوم بالتصدير، وأن 25% توظف كل منها 100 عاملا، و تساهم ب 50 %من إجمالي الناتج القومي الأمريكي.

### أولا- تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2000-2012

وفي ظل هذه الإصلاحات الاقتصادية والتحول نحو اقتصاد السوق، توسع نطاق الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فكانت بداية الاهتمام الفعلي بهذا القطاع بإنشاء وزارة مكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1994، ومع انضمام الجزائر إلى المشروع الأورو-متوسطي، وكذا توقيعها على ميثاق بولونيا العالمي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000، وسعت صلاحيات الوزارة الوصية مما أدى لوضع القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01 ـ 18 في 12 ديسمبر 2001.

الجدول رقم17: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية حسب قطاع النشاط ما بين 2002 -2010)

| طبيعة PME / السنوات | | 2002 | 2004 | 2005 | 2006 | 2008 | 2009 | 2011 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| خاصة | العدد | 189552 | 225449 | 245842 | 269806 | 309578 | 408155 | 511856 |
| | ٪ | 72,39 | 72,04 | 71,72 | 71,61 | 71,65 | 71,50 | 77,63 |
| عمومية | العدد | 788 | 778 | 874 | 739 | 637 | 598 | 572 |
| | ٪ | 0,3 | 0,25 | 0,25 | 0,2 | 0,15 | 0,11 | 0,09 |
| حرفية | العدد | 71523 | 86732 | 96072 | 106222 | 121853 | 162085 | 146881 |
| | ٪ | 27,31 | 27,71 | 28,03 | 28,19 | 28,2 | 28,39 | 22,27 |
| المجموع | | 261863 | 312959 | 342788 | 376767 | 432068 | 570838 | 659309 |

Source : *ministère de la PME et de l'artisana*

وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشرة المعلومات الاقتصادية *العدد 9، ص: 5 ، السنة 2005 )- العدد 10، ص: 3، السنة 2006 – العدد 11، ص: 7، السنة 2007-*

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه في سنة 2011 فقد وصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى309 695 مؤسسة حيث هناك ارتفاع طفيف مقارنة بسنة 2010، كما أن حصة المؤسسات الخاصة تشكل النسبة الكبرى من المؤسسات، أما المؤسسات العامة فلا تشكل إلا نسبة ضئيلة جدا، بحيث أنها لم تتجاوز 0.25 % سنة 2004، كما أن هذه النسبة في تناقص مستمر اذ انخفضت هذه النسبة الى اقل من 0,09 % في سنة 2011.

فالمؤسسات عبر الزمن تدل على أن التوقعات الخاصة بانتعاش القطاع الحرفي والقطاع الخاص[28] متفائلة على عكس القطاع العام. وعلى الرغم من الزيادة الهائلة في عدد المؤسسات الخاصة والحرفيين، وعلى الرغم من أهمية دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، والاهتمام الذي توليه مختلف القطاعات الاقتصادية لهذه المشروعات، إلا أذا لا زالت تواجه العديد من المعوقات التي تعترض طريقها وتعرقل مسيرتها نحو التطور والتنمية.

الشكل رقم(06): تطور تعداد المؤسسات العمومية والخاصة في الجزائر خلال الفترة (2004-2010)

نلاحظ أن المؤسسات الخاصة تمثل الأغلبية بنسبة تفوق 99 % من مجموع تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي قدر معدل تطورها السنوي بنسبة 9 % خلال الفترة (2004-2007). كما نلاحظ أن معدل تطورها سنة 2008 وصل إلى 33.36 %، هذه الزيادة الكبيرة في المعدل راجعة إلى إدماج الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون نشاطهم في المهن الحرة ضمن تعداد المؤسسات الخاصة. للتذكير عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية تحولا في طبيعتها القانونية من عمومية إلى خاصة مما أدى إلى تراجع عددها.

جدول رقم(18): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2005-2010)

| طبيعة المؤسسات لصغرة و المتوسطة | | 2005 | 2007 | *2008 | 2009 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المؤسسات الخاصة | أشخاص معنوية | 245842 | 293946 | 321387 | 345902 | 361368 |
| | أشخاص طبيعية ( المهن | | | 70626 | 109496 | 245369 |
| المؤسسات العمومية | | 874 | 666 | 626 | 591 | 560 |
| نشاطات الصناعات التقليدية | | 96072 | 116347 | 126887 | 169080 | - |
| المجموع | | 342788 | 410959 | 519526 | 625069 | 607297 |

ان أهم الملاحظات التي نستنتجها من هذا الجدول هي:

- عرف عدد المؤسسات الصناعية في مجموعها زيادة جد هامة حيث تم تسجيل ارتفاعا قدره 46 ٪، بانتقال عددها الإجمالي (كل المؤسسات باختلاف شكلها القانوني) من 842 245 مؤسسة عام 2005 إلى 368 361 مؤسسة عام 2010.

– بنهاية عام 2010 بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 619072 مؤسسة، منها نسبة 60 ٪ مؤسسات معنوية، حيث تم تسجيل 27943 مؤسسة جديدة على مستوى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (*CNAS*)، فيما بلغ عدد المؤسسات المشطوبة 7915 مؤسسة5. كما عرفت المؤسسات العمومية تراجعا إلى 557 مؤسسة و يرجع سبب هذا التراجع إلى العمل الاقتصادي في تغيير البنية الهيكلية للقطاع العمومي.

ان أصل هذه الزيادة يعود إلى الوتيرة الجد متسارعة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة. ويتجلى زيادة المهن الحرة بصورة اوضح في الرسم البياني التالي:

الشكل رقم *07* يبين تزايد المهن الحرة 2004-2090

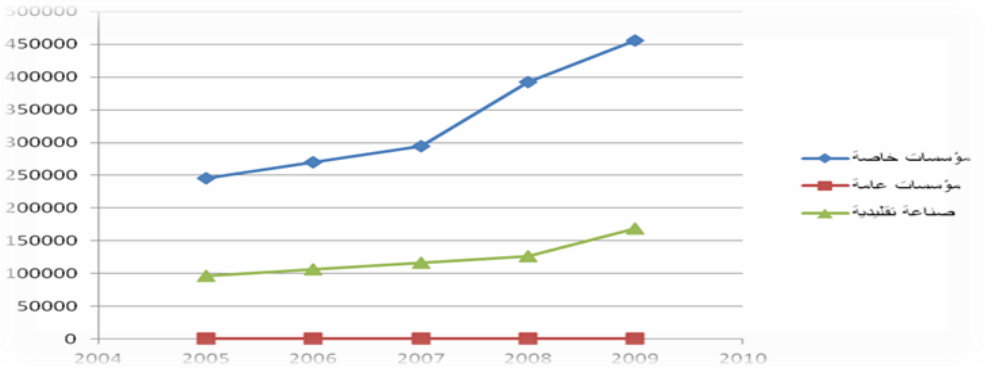


تسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في خلق مناصب الشغل خاصة في ظل التزايد المستمر في عددها من سنة إلى أخرى كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (*20*): تطور مناصب الشغل المصرح بها خلال الفترة 2005-2010

| طبيعة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة | | 2005 | 2007 | 2008 | 2009 | السداسي الأول لـ 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المؤسسات الخاصة | الأجراء | 642987 | 771037 | 841060 | 908046 | 940788 |
| | أرباب المؤسسات | 245852 | 293946 | 392013 | 455398 | 606737 |
| المؤسسات العمومية | | 76283 | 57146 | 52786 | 51635 | 48783 |
| نشاطات الصناعات التقليدية | | 192744 | 233270 | 254350 | 341885 | - |
| المجموع | | 1157856 | 13553399 | 1540209 | 1756964 | 1596308 |

انطلاقا من الجدول أعلاه يتضح أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تساهم في تزايد مناصب الشغل بالتوازي مع الزيادة في عددها، هذا فيما يخص القطاع الخاص الذي عرف نسب نمو من سنة الى اخرى الى أن

بلغ سنة 2010 مقارنة سنة 2005، في حين أن القطاع العام يتراجع فيه عدد مناصب الشغل نتيجة للتناقص المستمر في عدد مؤسساته الأمر الذي جعله يساهم في تزايد معدل البطالة.

ثانيا-معوقات تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك بعض المعوقات التي تعتبر معوقات موحدة أو متعارفا عليها، تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في أنحاء العالم كافة، خاصة الدول النامية وتعتبر طبيعة المعوقات التي تتعرض لها متداخلة مع بعضها البعض، والتي حالت دون قيام هذه المشروعات بالدور المنوط بها، حيث أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعاني من عدة معوقات تواجهها ابتداء من فترة التفكير في المشروع، وانتهاء بالجوانب الإنتاجية والتسويقية، علاوة على المسائل المرتبطة بالجوانب القانونية والبنيوية وغير ذلك. ويمكن حصر هذه المعوقات فيما يلي:

أ. المعوقات القانونية أو التشريعية فهي تتمثل في غياب القوانين والتشريعات والمؤسسات التي تعمل على دعم وحماية المنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، وهي تشكل القوانين الناظمة لعمل هذه المشروعات كالتشريع الضريبي والقوانين الخاصة بالاستيراد والتصدير، وعدم توفر ضمان اجتماعي في هذه المشروعات والبيروقراطية الحكومية؛

ب. المعوقات المالية المتعلقة بالتمويل هي المشكلة الرئيسية وأساس لكثير من المشكلات الأخرى التي تعاني منها هذه المشاريع، وليس هناك من شك في أن جميع المشاريع الصناعية على مختلف مستوياتها وسواء الجديدة، منها أو القائمة إنما تحتاج للتمويل المناسب والمهارات الإدارية الملائمة حتى تنمو وتحقق دخلاً وربحا مقبولين؛

ج. تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من مشكل التسويق سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي، أي في مجال التسويق على المستوى المحلي والتصدير، وبعود ذلك أساسا إلى المنافسة التي تواجهها نلك المؤسسات سواء من جانب المؤسسات الكبيرة في القطاعين العام والخاص؛

د. المعوقات التكنولوجية تقف حجر عثرة أمام تلك المؤسسات ويحول بينها وبين الدخول إلى أسواق واسعة، الأمر الذي يعرضها للمنافسة القاتلة وحرمانها من الدخول إلى أسواق جديدة. فنقل التكنولوجيا والاستفادة من التطور الحاصل في مجال التكنولوجيا يعد من أهم الآلات التي تزداد أهميتها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لما تحتاج هذه الأخيرة إلى آلات ومعدات تستعملها المنشآت الصغيرة والمتوسطة،

بالإضافة إلى معوقات اقتصادية أخرى لا تقل أهمية عن المعوقات الاقتصادية التي تم ذكرها ومنها:

شكل رقم 06: العوائق التي تواجه أصحاب المؤسسات

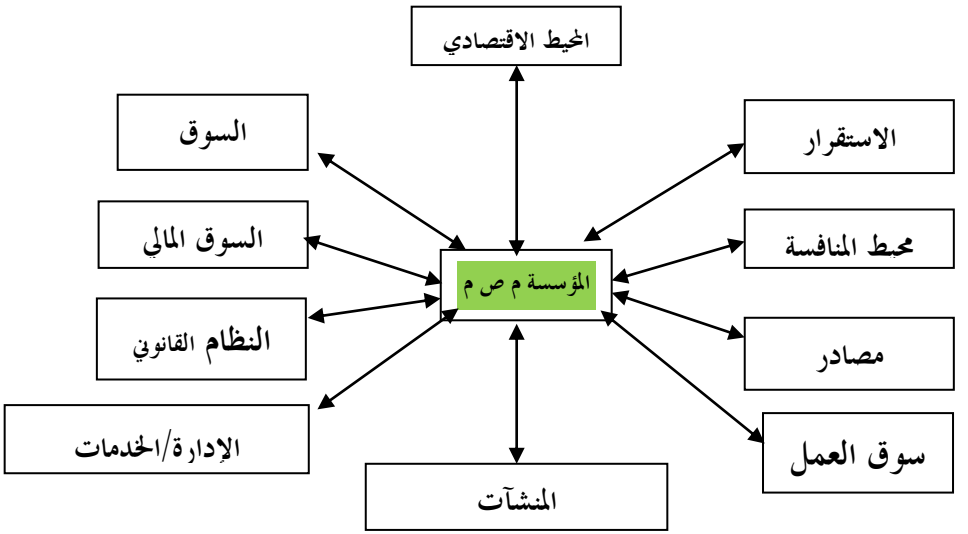


أن القطاع لازال يعاني العديد من العراقيل وفي واقع الأمر تلك العراقيل تعاني منها معظم المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، هذه المعوقات سوف تؤثر بشكل كبير على دخول رؤوس الأموال الأجنبية، وخلق المؤسسات في الجزائر، وتمثل إشكالية التمويل أهمها حيث تمثل نسبة 25,09 %من إجمالي معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اذ صنفت الجزائر في جوان 2010 من قبل البنك العالمي في المرتبة 136 من 183 حيث قدرتها على تلبية طلبات المقرضين[29].

والشكل البياني التالي يوضح العشرة معوقات الأولى للاستثمار في الجزائر:

الشكل رقم 7: العشرة معوقات الأولى للاستثمار في الجزائر (%)

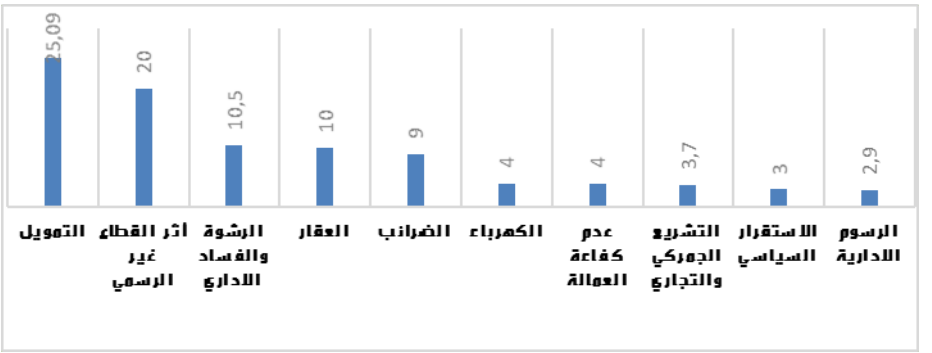


المصدر: تقرير البنك العالمي 2010،

http://rru.worldbank.org/BESnapshots/Algeria/default.aspx

ثالثا- دور الهيئات والأجهزة المشاركة في دعم وإنشاء المؤسسات وانعكاسها على الاقتصاد الوطني في اطار برامج الاستثمارية

لجأت الجزائر إلى الاهتمام بشكل واضح بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال استحداث مجموعة من الهيئات والأجهزة لدعم ومساعدة هذه المؤسسات على تحقيق الاستمرار والنمو وذلك بالنظر لانخفاض القدرة التنافسية لها سواء داخليا في مواجهة المؤسسات الكبيرة أو خارجيا في مواجهة العولمة والاندماج المؤسساتي، والشكل التالي يوضح أهم هذه الهيئات: أنشأت الحكومة مجموعة من الهيئات و المؤسسات لدعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، والتي نذكر منها :

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)؛
- الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب (ANSEJ)؛
- الوكالة الوطنية للتطوير الاجتماعي (ADS)؛
- الصندوق الوطني للتأمين من البطالة (CNAC)؛
- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)؛
- صندوق ترقية التنافسية الصناعية لتأهيل المؤسسات الصغيرة؛
- برنامج MEDA .

الشكل رقم 04: الاستراتيجيات الحكومية في التقليل من حدة البطالة في الجزائر

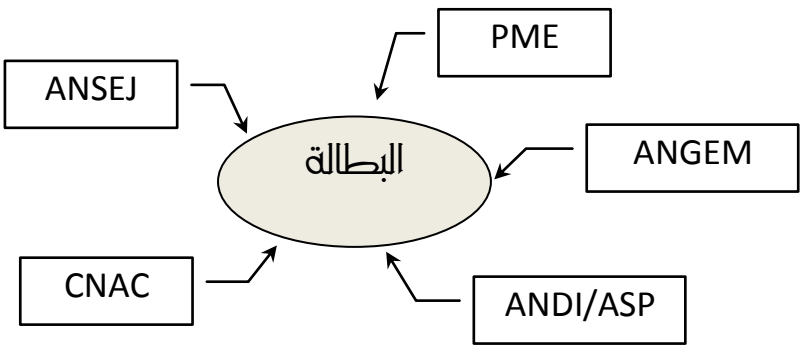

1) **ساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل**

تسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في خلق مناصب الشغل خاصة في ظل التزايد المستمر في عددها من سنة إلى أخرى كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (20): تطور مناصب الشغل المصرح بها خلال الفترة 2005-2010

| طبيعة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة | | 2005 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المؤسسات الخاصة | الأجراء | 642987 | 771037 | 841060 | 908046 | 940788 |
| | أرباب المؤسسات | 245852 | 293946 | 392013 | 455398 | 606737 |
| المؤسسات العمومية | | 76283 | 57146 | 52786 | 51635 | 48783 |
| نشاطات الصناعات التقليدية | | 192744 | 233270 | 254350 | 341885 | - |
| المجموع | | 1157856 | 13553399 | 1540209 | 1756964 | 1596308 |

انطلاقا من الجدول أعلاه يتضح ما يلي:

- أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في تزايد مناصب الشغل بالتوازي مع الزيادة في عددها، هذا فيما يخص القطاع الخاص الذي عرف نسب نمو من سنة الى اخرى الى أن بلغ سنة 2010 مقارنة سنة 2005، في حين أن القطاع العام يتراجع فيه عدد مناصب الشغل نتيجة للتناقص المستمر في عدد مؤسساته الأمر الذي جعله يساهم في تزايد معدل البطالة.
- بلغ عدد مناصب الشغل لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1625686 شخص في نهاية عام 2010، منهم ما يقارب 60 % أجراء. كما أن نسبة تطور مناصب الشغل ما بين عامي 2009 و2010 قدرت بـ 5.11 %، حيث أن أجراء المؤسسات الخاصة في تزايد معتبر بنسبة 5.56 %، في حين تراجعت مناصب الشغل في المؤسسات العمومية بحوالي 6 %.

2) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة

عرفت القيمة المضافة التي يحققها القطاع الخاص تطوراً كبيراً خلال السنوات الماضية، ويمكننا إبراز ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 21: تطور القيمة المضافة (2005- 2009) الوحدة: مليار دج

| الطابع القانوني | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|
| الزراعة | 578.79 | 638.63 | 701.03 | 708.17 | 924.99 |
| البناء والأشغال العمومية | 403.37 | 489.37 | 593.09 | 754.02 | 871.08 |
| النقل والمواصلات | 465.26 | 579.80 | 657.35 | 700.33 | 744.42 |
| خدمات المؤسسات | 46.40 | 51.49 | 56.60 | 62.23 | 77.66 |
| الفندقة | 60.89 | 66.20 | 71.12 | 80.87 | 94.80 |
| الصناعة الغذائية | 113.69 | 121.30 | 127.98 | 139.92 | 161.55 |
| صناعة الجلد | 2.31 | 2.22 | 2.08 | 2.20 | 2.25 |
| التجارة | 629.18 | 685.45 | 776.82 | 935.83 | 1077.75 |
| المجموع | 2299.9 | 2634.5 | 2986.1 | 1921.4 | 3954.5 |

المصدر: نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2010، العدد 18، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، ص 36.

إن المتتبع لتطور القيمة المضافة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، يلاحظ أن القطاع الخاص بدأ يكون قاعدة اقتصادية مهمة، لذا وجب على الدولة دعمه وترقيته بهدف سد الفراغ الذي تركه القطاع العام منذ ثمانينيات القرن الماضي. نلاحظ أن القطاع الخاص المتمثل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم بنسب تتراوح ما بين85 % و88.13 % ويسيطر القطاع الخاص بشكل شبه كامل على بعض القطاعات مثل الزراعة والتجارة. إن القراءة الأولية لمعطيات الجدول أعلاه، تشير إلى تراجع مساهمة القطاع العام في القيمة المضافة عن 25,2 %سنة2000 إلى 20,44 %سنة 2004.

3) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام

يمثل الناتج المحلي الإجمالي (*PIB*) قيمة ما تم إنتاجه من سلع وخدمات نهائية داخل الدولة خلال فترة زمنية معينة. ويمكننا إبراز تطور الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2004-2009) في الجدول التالي:

الجدول رقم 22: تطور الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات (2005-2009).

الوحدة: مليار دج

| الطابع القانوني | 2005 | | 2007 | | 2008 | | 2009 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | قيمة | % | قيمة | % | قيمة | % | قيمة | % |
| القطاع العام | 651.0 | 22 | 749.86 | 19 | 760.92 | 18 | 816.80 | 16 |
| القطاع الخاص | 2364.5 | 78 | 3153.77 | 81 | 3574.07 | 82 | 4162.02 | 84 |
| المجموع | 3015.5 | 100 | 3903.63 | 100 | 4334.9 | 100 | 4978.82 | 100 |

المصدر: نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2010، العدد 18، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، ص 35.

يلاحظ ان القطاع الخاص والمكون أساساً من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل نسبة كبيرة، حيث لاحظنا زيادة هذه النسبة من سنة إلى أخرى، حتى وصلت إلى 83.59 % من الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات عام 2009، مما يعطينا فكرة عن الأهمية التي اكتسبها القطاع الخاص في مساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي.

**رابعا-البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2009-2014)**

شرعت الجزائر في عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتطبيق برنامج أعد خصيصا لذلك من طرف الوزارة المكلفة بالقطاع، وفقا للمادة 18 من القانون التوجيهي المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. يتمثل البرنامج في مجموعة من إجراءات الدعم المباشر إلى المؤسسات وإجراءات دعم المحيط المباشر لها لمعالجة المشاكل والصعوبات التي تواجهها سواء تلك النابعة من داخلها نتيجة لضعف تسيير وظائف المؤسسة لقلة الكفاءات أو تلك الناتجة عن المحيط والتي تتمثل في العراقيل الإدارية، المالية، الجبائية، الخداماتية ...الخ[1].

[1] - صالح صالحي، **اساليب وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الاشكاليات وافاق التنمية، القاهرة، 2004، ص: 190

يهدف هذا البرنامج إلى تأهيل 20000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خلال فترة خمس (05) سنوات (2009-2014)، ويمكن لكل مؤسسة صغيرة ومتوسطة التي تحتوي على 05 مستخدمين دائمين أو أكثر. يعطي الأولوية لقطاعات الصناعة والبناء والصيد البحري والسياحة و الفندقة والخدمات والنقل مع التركيز على تأهيل الموارد البشرية وترقية نظم التسيير بالمؤسسة والتشجيع على الابتكار ودعم الاستثمار المادي المنتج. و يجب أن تتوفر في هذه المؤسسات الشوط التالية:

- أن تكون المؤسسة جزائرية؛
- أن تكون في النشاط منذ عامين؛
- أن تكون لها وضعية مالية متوازنة.

وتبلغ التكلفة الإجمالية للبرنامج والتي تتحملها الدولة، تصل إلى 000 000 736 385 دج، حيث تبلغ التكلفة المتوسطة لكل مؤسسة والمدعمة من طرف الدولة 000 287 19 دج.14 ويتم التمويل من ميزانية الدولة، وذلك من خلال إنشاء صندوق التخصيص الخاص رقم 124-302 المعنون: "الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة".

**الخاتمة والاستنتاجات**

رغم الإصلاحات التي باشرتها الجزائر في كل الميادين والاستمارات العامة، ورغم تحسن بعض المؤشرات الكلية ورغم السيولة الهامة، إلا أن الاقتصاد الجزائري مازال بعيدا عن منافسة الاقتصاديات الأخرى، بدليل المركز المتدني للجزائر بخصوص القدرة التنافسية المنشور في مختلف التقارير الدولية، حيث تظهر مؤشرات التنافسية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي الضعف النسبي في تنافسية الاقتصاد الجزائري:

- بالرغم من اختلاف الاستراتيجيات المتبعة في الجزائر و تطور مفهوم التنمية إلا أن الاعتماد المطلق على الريع البترولي يفرغ تلك الاستراتيجيات من محتواها. اذ أن الوضع في علاقات الإنتاج ظل على حاله فلم يتم التأسيس لسيرورة إنتاج ذاتي بل تدهورت القطاعات الإنتاجية أكثر وكل ما تم التركيز عليه هو المنشآت القاعدية وهياكل البنية التحتية دون تحقيق لاقتصاد تنافسي يمكن من تقليل الاعتماد على ريع المحروقات. إن التغيير مرتبط بحتمية الوعي المختلف للواقع و التطبيق الجاد لأفضل البدائل الممكنة من أجل تحقيق التغير الاجتماعي المفضي إلى نجاح مشروع التنمية؛

- ساهمت سياسة الإنفاق العام التوسعية في الجزائر إلى إعادة الانتعاش للنشاط الاقتصادي مقارنة بالفترة التي سبقتها، ولكن بالنظر إلى حجم المبالغ المالية المخصصة لهذه البرامج يبقى أثرها متواضعا على النمو الاقتصادي وعلى حجم البطالة في الجزائر؛

- إن البرامج التنموية المتبناة لم تحقق نتائج معتبرة في ميدان الأنشطة المستديمة الموفرة للثروات وخلق مناصب العمل وسبب ذلك هو افتقاد هذه البرامج للعمق الاستراتيجي، فالرغم التراكمات المالية إلا أن ذلك لم يقابله دفع قوي ومتواصل للنمو وإنما انحراف بطئ لقطاعات النشاط الاقتصادي الاستراتيجية؛

- ضعف التشابك بين المجموعات القطاعية وبعضها: فمثلا عند تنفيذ مشروعات إقامة السدود لابد من تنفيذ مشاريع توليد الطاقة الكهربائية. وضعف الترابط بين المجموعة الثانية ( القطاع الزراعي ) والمجموعة الصناعية الأولى ( سلع الاستهلاك النهائي) وهذا الأمر ترتب عليه ارتفاعا في فاتورة استيراد المواد الغذائية. وأخيرا ضعف الترابط والتداخل بين القطاعات الأولية ( الصناعة الإستخراجية) وقطاع الصناعات التحويلية خاصة ونحن نعلم أهمية هذا الأخير في عملية خلق التشابكات الأمامية والخلفية لمختلف فروع الصناعة.

- ارتفاع عمليات إعادة التقييم للمشاريع الاستثمارية المختلفة وبالتالي ارتفاع تكلفة الانجاز، فعلى سبيل المثال قدرت عمليات إعادة التقييم للمشاريع الاستثمارية من 2000 إلى 2012 ب 50 مليار دولار، ويتوقع أن تصل مع انقضاء البرنامج الخماسي 2014 إلى حدود 55 مليار دولار، وكل هذا راجع إلى غياب التخطيط الدقيق للمشاريع وضعف دراسات الجدوى المتعلقة بها؛

- ضعف هذه البرامج التنموية في تحقيق أهدافها خاصة تنويع الإنتاج وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل، بالإضافة إلى عدم تحسن الخدمات العمومية، بمعنى عدم تحقيق الأهداف المرجوة من هذه البرامج إلا في حدود ضيقة.

- غياب التكامل بين القطاعات الذي من المفروض أن تقوم به الصناعة، وبقاء التبادل بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني محدودا، وهذا يعود إلى أسباب منها الهيكلية، والبشرية.

أما التوصيات التي نراها ضرورية في هذا البحث فتتمثل في:

- – ينبغي تركيز الزيادة في الاستثمارات العامة تركيزا حصريا على المشاريع مرتفعة العائد التي تكتسب أهمية قصوى في القطاعات الاقتصادية التي تعاني من اختناقات واضحة.

- – ينبغي مراعاة أوجه التكامل بين الإنفاق على البنية التحتية وعلى غير البنية التحتية عند زيادة الاستثمارات العامة أو تغير أولويات الإنفاق.

- – إن الاستثمارات والمشاريع المتعلقة بالبنية الأساسية قد لا تحقق بالضرورة عائدا أعلى من الاستثمار في القطاع الاجتماعي أو النفقات الجارية، لذلك يجب مراعاة بعض المفاضلات بين الإنفاق العام على مشاريع البنية الأساسية وأشكال الإنفاق الأخرى ( صحة، تعليم.....الخ).

- – ضرورة وضع استراتيجية للقطاع الصناعي وضمان معدل نموه، وتحقيق التناسق والترابط والتشابك بينه وبين القطاعات الأخرى بما يضمن الاستغلال الأفضل للموارد المحلية، وبما يساهم في زيادة دور الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي.

- كما ساهمة في تحقيق هذه النتائج إلى جانب ماسبق عرضه.

- يتطلب تأهيل الاقتصاد الوطني وترقية قدراته التنافسية لضمان المصالح المتوازنة مع أطرافه الشراكة الإقليمية والتعاون الدولي وذلك من خلال :

- ✓ تثمين الإنجازات الاقتصادية الحالية وترقية قدرات الاعتماد على الإمكانيات الذاتية المالية والمادية والبشرية على المستوى القطري والإقليمي الاستراتيجي؛
- ✓ تأهيل المنظومة المؤسسية والإجرائية والقانونية للاقتصاد الوطني وتطوير الفروع والأنشطة التي يتميز فيها الاقتصاد الوطني بميزة نسبة في الصناعة والزراعة والخدمات؛
- ✓ تدعيم وترقية القطاع الخاص الإنتاجي الوطني والأجنبي وحماية مؤسسات وأنشطة القطاع العام الاستراتيجية؛
- ✓ تبني استراتيجية فورية استحلافيه للثروة البترولية والغازية.

## قائمة المراجع المعتمدة

1- IMF (2007*), Algeria: Selected Issues*, IMF Country Report No. 07/61, February (Washington: International Monetary Fund).

2- Tabova, A., and C. Naker, 2011, "*Determinants of Non-oil Growth in the CFA-Zone Oil-Producing Countries: How Do They Differ*?" IMF Working paper WP/11/233 (Washington: International Monetary Fund).

3- Muller. J et autres, (2004), " *Manuel et applications : Économie*", Dunod, Paris, 4 eme édition, p 71.

4- Koranchelian, T., 2004, "*Determinants of Inflation in Algeria*," Selected issues and Statistical Appendix, IMF Country Report 04/31, (Washington: International Monetary Fund).

5- أحمد زكان & رابح بلعباس، مداخلة بعنوان " العلاقة بين الإنفاق العام و البطالة، دراسة قياسية لحالة الجزائر 1973-2008"ص5.

6- بلقاسم رحـالي& ركـن الدين فلاك " دراسة تحليلية قياسية لأثر الاستثمار العمومي على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2010، ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة دراسة تحليلية قياسية لأثر الاستثمار العمومي على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2010

7- بن عزة محمد، "ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الإنضباط بالأهداف " دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990/ 2009"، مذكرة ماجستير في تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، 2009/ 2010، ص15.

8- بودخدخ كريم، "أثر سياسة الإنفاق العام غلى النمو الاقتصادي، دراسة خالة الجزائر 2001-2009" مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2009/ 2010 ص 2015.

9- د.كشاد رابح & مسدور فارس، ندوة عربية حول البطالة ( أسبابها، معالجتها، و أثرها على المجتمع) خلال أيام 26 إلى 28 أفريل 2006، الطبع جامعة سعد دحلب بمساهمة الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، الجزء الثاني، ص 295.

10- دادن عبد الغني & بن طجين محمد عبد الرحمان، " دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008"، مجلة الباحث ، عدد 10/ 2012، ص 6.

11- رمزي زكي، " الاقتصاد السياسي للبطالة "، مجلة عالم المعرفة العدد 226، الكويت 1998، ص 27.

12- عبد المجيد قدي، " مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية "، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص37.

13- عمر صخري، "التحليل الاقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الخامسة، 2005، ص 63.

14- كريم زرمان، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2009)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جوان 2010.

15- محمد عباس محرزي، "اقتصاديات المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003، ص 65.

16- محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر على وأثرها النمو، مجلة الباحث، ورقلة، العدد العاشر، 2012، ص148.

17- مدني بن شهرة، "الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل –التجربة الجزائرية–"، دار الحامد للنشر والتوزيع الأردن .2008 252 .ص 238–235.

18- مدني بن شهرة، "الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل –التجربة الجزائرية–»، مرجع سابق، ص

19- مولاي لخضر عبد الرزاق، " تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000–2011"، مجلة الباحث، عدد 10/ 2012، ص 5.

20- ناصر دادي عدون، البطالة إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي، حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2010، ص289.

[1] –ظهرت أفكار الاقتصادي كينز **John Maynard Keynes(1883-1946)** من خلال كتابه الشهير "**النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود**"، والذي تضمن نقدا شديدا للنظرية الكلاسيكية، وتطلب الأمر حينئذ تدخل الدولة واتسع دورها في الحياة الاقتصادية ، وبالتالي تغيرت النظرة إلى النفقات العامة تغيرا جذريا فقد تم تزايد الاهتمام بها ليس فقط من حيث الحجم وإنما أيضا من حيث مكوناتها وأهدافها ومعايير تحديدها ونوعيتها، وخاصة دورها الكبير في إحداث النمو الاقتصادي.

[2] – ضيف أحمد، **انعكاس سياسة الإنفاق العام على النمو والتشغيل في الجزائر(1994–2004)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005/2004، ص170.

[3] – محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر على وأثرها النمو**، مجلة الباحث– ورقلة، العدد العاشر، 2012، ص148.

4–زرمان كريم، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001–2004** ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جوان 2010 ، ص200.

[5] – **بالرقي تيجاني، الفصل الثالث: الإصلاحات الاقتصادية ومدى تأثيرها على كبح التضخم في الجزائر 1988–2004"، رسالة دكتوره غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1.**

[6] ابتداءً من العام 2000 ارتفعت أسعار المحروقات في الأسواق العالمية من 23 دولار للبرميل العام 2001 إلى أكثر من 36 دولار العام 2004، مروراً بـــ 24.36 دولار العام 2002، و28.10 دولار العام 2003.

[7] –بالرقي تيجاني، مرجع سبق ذكره,

[8] –وزارة الخارجية الجزائرية، 03 ماي 2006. www.mae.dz

[9] – جريدة الخبر اليومية، السبت 17 جوان 2006، ص 06.

10– **المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي** للسداسي الثاني من سنة 2004، مرجع ســـبق ذكره، ص67.

*(11). MADR, Rapport sur la situation du secteur agricole en 2006, p 3*

12– **المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي** للسداسي الثاني، عن سنة 2004، مرجع سبق ذكره، ص 46.

13 – لقد تميز الظرف التجاري في السنوات الأخيرة بما يلي: أ)زيادة واردات السلع، ونمو صادرات المحروقات من حيث القيمة والحجم. ب) ضعف الصادرات خارج قطاع المحروقات. ج)–مواصلة المفاوضات للانضمام إلى المنظمة العالميـــة للتجـــارة. د) – استمرار المشاكل المتعلقة بالتقليد والتجارة غير الرسمية.

14 – **المديرية العامة للجمارك**، إحصائيات سنة 2005، www.douane.gov.dz

15 – **المديرية العامة للجمارك**، المرجع السابق،

[16]- مسعي محمد، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، 2012، ص: 174.

[17]- إن سعر 19 ولار أمريكي لبرميل النفط هو السعر المرجعي المعتمد من قبل الحكومة في تقديراتها لإيرادات الجباية البترولية وبالتالي للإيرادات العامة للدولة منذ سنة 2001 وإلى غاية سنة 2009.

التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة2011، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي، أكتوبر 2012، ص 4.

19 - **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2012**، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وضمان الصادرات، تقرير 2012، http://www.iaigc.net

20 -ONS, ***"Rétrospective statistique***", 1970-1996, édition 1999, p.15.

- ONS, "***L'emploi et le chômage en Algérie***", Enquête sur la mesure des niveaux de vie 1995, ONS 1996, p :4.

[21] رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد 226، أكتوبر 1197، ص39.

[22]– **حسب تعريف منظمة العمل الدولية فإن العاطل عن العمل هو كل إنسان قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند الأجر السائد ولكن دون جدوى، وتعتبر البطالة أخطر مرض اجتماعي يواجهه المجتمع لما يترتب عليه من آثار اجتماعية سيئة قد تؤدي إلى تفكك المجتمع وانقسامه وتشوه القيم الأخلاقية والاجتماعية للمجتمع.**

[23] ضيف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص176.

[24] وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، المؤتمر العربي الأول حول تشغيل الشباب، 15 إلى17 نوفمبر 2009 ، الجزائر، ص04.

[25] Banque d'Algérie, rapport annuel, 2009, P176.

[26] البنك الدولي، عرض عام ، متوفر على على الموقع: www.albankaldawli.org

[27] برنامج الإنعاش الاقتصادي، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الأول 2009/2005، والبرنامج الخماسي 2014/2010 .

[28] يتميز القطاع الخاص الجزائري، بأنه عبارة عن تشكيلة من المؤسسات الفردية العائلية الصغيرة الحجم، تعاني من ضعف رأس المال المستثمر، قلة المؤهلات الفنية لليد العاملة، وتستخدم تكنولوجيا أقل تطورا. حيث تتجه إلى المجالات التي تتميز بارتفاع الأرباح، ولا تخضع لأي رقابة سعرية أو تنظيمية من جانب الدولة.

[29] World Bank, ***doing business 2011***, Algeria, making a difference for entrepreneurs, comparing business regulation N 183, Washington, 2011, p36.
http://documents.worldbank.org/curated/en/2010/01/1330633